بحث مقدّم لـ

المنعقد في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤١

بعنوان:

المنهج الأمثل لتحقيق كتب الشروح الحديثية

دراسة تطبيقية على كتاب «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١)

د. بكر بن محمد البخاري

أستاذ السنة المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين ـ قسم السنة وعلومها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإن العلوم المرتبطة بالمخطوطات قد اتّسعت وأضحت علومًا لا علمًا، وقد أحسن القائمون على «تحقيق النصّ الحديثي وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك» في الانتقال من عوم تلك العلوم إلى خصوص «المخطوط الحديثي»، بل والبعد عن خلاف المصطلحات والمفاهيم إلى صميم الموضوع وهو «تحقيق النصّ الحديثي» ليستطرف من كلِّ علمٍ ما يمسّ المخطوط الحديثي.

وإن مما يسعدني ويشرفني أن أشارك في هذا المؤتمر ببحث سمّيته:

المنهج الأمثل لتحقيق كتب الشروح الحديثية

دراسة تطبيقية على كتاب «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١)

ليكون الكلام عن المنهج الأمثل لتحقيق كتب الشروح الحديثية دائرًا في فلك مثال تطبيقي على كتاب جمع عدة جوانب ميّزته عن غيره، منها:

ـ منزلة مؤلفه العلمية واقتصاره في التأليف على علم الحديث، وقد أخذ عن كثير من الأئمة، من أشهرهم الحافظ العراقي، وشيخ الإسلام البُلقيني.

ـ اعتماده في الشرح على نسخ نفيسة من «صحيح البخاري» عليها إجازات وسماعات لأئمة كبار.

ـ شرحه حديثيٌّ صرفٌ، وفيه كثير من جونب الصناعة الحديثية.

ـ اجتمع في مخطوطات الكتاب وأصليه من صحيح البخاري معالم كثيرة تتعلق بالنِّساخة وخوارج النصّ.

وكلُّ هذه المعطيات أهّلته ليكون مثالًا تطبيقيًّا متميّزًا لما ينبغي أن يكون عليه المنهج الأمثل لتحقيق كتب الشروح الحديثية.

تقسيمات البحث:

وقد قسّمت البحث إلى مدخل وفصلين:

مدخل: روافد تحقيق كتب الشروح الحديثية (مدخل نظري).

الفصل الأول: شخصية برهان الدين الحلبي، وعنايته بصحيح البخاري:

المبحث الأول: شخصية برهان الدين الحلبي.

المبحث الثاني: عنايته بصحيح البخاري:

الفصل الثاني: التعريف بـ«التلقيح لفهم قارئ الصحيح»:

المبحث الأول: وقت تأليف الكتاب.

المبحث الثاني: مقاصد المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: نسخة «صحيح البخاري» التي بنى عليها شرحه.

المبحث الرابع: موارده، وطريقته في الإفادة منها:

أولا: ما يتعلق بالموارد.

ثانيًا: ما يتعلق بـ«النِّسَاخَة».

المبحث الخامس: تقويم النصّ، وضبطه، وإخراجه.

الخاتمة.

ولكون البحث تطبيقيًّا، فقد تجاوزت الكثير من قضايا التَّحقيق العامّة أو النظريّة، وخصّصت الحديث في المسائل التي أرى أنّها مؤثرة في تحقيق الكتاب؛ ليكون أنموذجًا يقاس عليه ما عداه من كتب الشروح الحديثية.

هذا، وأسأل الله تعالى أن أوفق في عرض ما أردته، وأن يجعله نافعًا، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل: روافد تحقيق كتب الشروح الحديثية: (مدخل نظري)

إنّ من أقوى التَّحقيقات التي يعجب لها القارئ ما كانت من خبير بمؤلفات صاحب الكتاب، وما كان بعد صحبة طويلة مع الكتاب، حتى لكأنَّ المحقِّق كان رفيقًا للمؤلف وهو يكتب الكتاب، وربّما حاوره في بعض قضاياه!

وهذه التَّحقيقات التي قام بها روّاد التَّحقيق في مجالهم كانت مدرسة ومثالًا يحتذي، وهي وإن كانت دون ما جاء بعدها في جمال الحرف ورونق الطباعة إلا أنها بقيت على علوّ منزلتها، فالعبرة بالحق لا بزخرف القول. وأحسب أنّ منهج التَّحقيق الأمثل ينبغي أن يُكتب بعد صداقة وأُلْفَة مع الكتاب ومصنّفه، يضع المحقِّق بعدها منهجه الذي سيسلكه في تحقيق الكتاب وإخراجه، ليكون مُعَبِّرًا عن مراد المؤلف في أتمّ صورة.

وهذه الصداقة تقوم على أساسين: فهم شخصيّة المؤلف وفهم الكتاب، وكلّ ما عداهما فهو تبع لهما إما باللزوم أو التضمّن.

فهم شخصيّة المؤلف: وأعني به معرفة نشأته العلمية، وسماته الشخصية المؤثرة في تكوينه العلمي، ورحلاته، واستمداده من شيوخه، ومن تأثر به منهم خاصّة في العلم الذي يؤلّف فيه؛ فإن للعلوم أنسابًا، ومنزلته في العلم الذي يؤلّف فيه، ليتحدّد موقف المحقِّق الكتاب ومؤلفه، فمنشئ الشرح ابتداء ليس كالناقل، والمحرر ليس كالجامع، فإذا كان المؤلف صاحب عناية واختصاص بالكتاب الذي يؤلف فيه، وانتقاء ما ينقله مع التحرير والتدقيق؛ فإن على المحقِّق أن يكون على تأهّبٍ وتهيّبٍ دائمين.

فهم الكتاب: وأعني به معرفة المنهج المعرفي فيه، والشكلي، مثل: الترتيب، والاستمداد، وطريقة النقل، والرواية التي اعتمدها، ومقاصد تأليفه، وهل هو مختصر أو جمع أو تحقيق للمسائل؟ وهل يعتمد طريقة نقل الأقوال أو يسبك المعاني في قوالب من إنشائه؟ وهل هو شرح مزجيّ أو شرحٌ بالقول؟ وما المراحل التي مرّ بها تأليف الكتاب؟ وهل لذلك علاقة بما استجدّ له من لقاءات علمية أو مصادر وقف عليها لم يكن قد وقف عليها من قبل؟ وهل له إبرازات؟ وما الفرق بينها؟ هل هي زيادات أو تراجعات أو تغيير في سبك العبارة؟ وكلّ هذه المسائل وغيرها لها دلالاتها، وهي علم غير مسطور يضاف إلى العلم الذي سطّره المؤلف في الكتاب، يمكن أن تكون مؤثرة في تحقيق الكتاب وفي دراسة شخصية المؤلف.

الفصل الأول: شخصية برهان الدين الحلبي، وعنايته بصحيح البخاري:

المبحث الأول: شخصية برهان الدين الحلبي.

اسمه ونسبه:[1]

العلّامة المحدّث برهانُ الدين أبو الوفاء إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ خليلٍ الحلبيُّ الشافعيُّ، يعرف بالمحدِّث، وببرهان الدين الحلبي، وبسبط ابن العَجَمي لكون أمّه من أسرة تعرف بابن العَجَمي.

ويعود نسبه من جهة أمّه إلى شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العَجَمي (ت ٥٦١) مؤسِّس المدرسة «الزَّجّاجِيّة» بحلب سنة (٥١٦)، وقد نبغ من ذريته الكثير من أهل العلم والفقه والحديث.[2]

ولادته ونشأته وطلبه للعلم:

ولد سنة (٧٥٣)، ومات أبوه وهو صغيرٌ، فكفلتْه أُمُّه وسافرت به إلى دمشق، فأقام معها، وقرأ بعضَ القرآن، ثم ردَّته إلى حلب فنشأ بها، وحفظ القرآن وصلّى به في رمضان، ثم توجّه إلى علم القراءات، وأخذ النَّحْوَ والصرف والبيان، وأخذ اللغةَ عن مجد الدين محمَّد بن يعقوب الشيرازيِّ الفيروز آباديِّ صاحب «القاموس»، وأخذ الفِقهَ عن جماعة بحلب والقاهرة.

وأمّا الحديث فهو العلم الذي صرف همّته إليه ورحل في طلبه، واشتُهر به بعد ذلك حتى لُقّب بالمحدّث ورُحل إليه فيه. وابتدأت عنايته به في شبابه، وأقدم سماعٍ له في سنة (٧٦٩)، وأخذ عن نحو من سبعين من أهل بلده، وارتحل إلى مصر مرَّتين سنة (٧٨٠) وسنة (٧٨٦)، وإلى بيت المقدس والخليل وغزَّة والرَّملة ونابلس وطرابلس وبعلبكَّ وحماة وحمص ودمشق.

---

(١) انظر في ترجمته: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لتقيِّ الدين ابن فهد (ص ٣٠٨ - ٣١٥)، «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي (١/١٤٧-١٥٣) (٧٠)، «الضوء اللامع» للسخاويِّ (١/١٣٨-١٤٥)، «الجواهر والدرر» له أيضًا (١/٢٩٦)، ومقدمة الأستاذ محمد عوامة لتحقيق «الكاشف» للذهبي وحاشية سبط ابن العَجَمي، ورسالة «برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي وجهوده في علوم الحديث» د. علي جابر الثبيتي، وهو مترجم له في كتب كثيرة وإنما اقتصرت على أهمها.

(٢) انظر في التعريف به وبالمدرسة ومن نبغ من آل العَجَمي مقدمة الأستاذ محمد عوّامة لتحقيق «الكاشف» ١:٩٢ وما بعدها، وقد أحصى منهم واحدًا وخمسين من أهل العلم والفضل والصلاح.

شيوخه:

قال الحافظ السخاوي: (قرأت بخطه: مشايخي في الحديث نحو المئتين، ومن رويت عنه شيئًا من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين).

ولعل أبرز من استفاد منهم في علم الحديث الأربعة الذين قال فيهم: (حُفَّاظُ مصر أربعةُ أشخاص، وهم من مشايخي: البُلقيني وهو أحفظُهم لأحاديث الأحكام، والعراقيُّ وهو أعلمهم بالصنْعةِ، والهيثميُّ وهو أحفظُهم للأحاديث مِن حيثُ هِيَ، وابنُ الملقِّن وهو أكثرُهم فوائدَ في الكتابةِ على الحديث)[1].

١ ـ فالبُلقيني هو: شيخُ الإسلام أبو حفص عمرُ بن رسلان البُلقيني الكِنانيُّ الشافعيُّ (ت ٨٠٥).

قال البرهان فيه: (اجتمعتُ به في رحلتي الأولى إلى القاهرة في سنة ثمانين، فرأيتُه إمامًا لا يُجارى، أكثرَ النَّاسِ استحضارًا لكلِّ ما يُلقي من العلوم، وقد حضرتُ عندَه عدَّةَ دروسٍ مع جماعةٍ من أرباب المذاهب، فيتكلم على الحديث الواحد من بعد طلوع الشمس، وربَّما أذَّن الظهر في الغالب وهو لم يفرغ من الكلام عليه، ويُفيد فوائدَ جليلةً لأرباب كلِّ مذهبٍ، ... واستفدتُ منه فوائدَ جمَّةً في التفسير والحديث والفِقه والأصول، وعلَّقتُ من فوائده أشياء، وهو أجلُّ مَن أخذتُ عنه العلم وسمعتُ عليه الحديث، وكان بي حفيًّا)، وقال: (رأيتُ رجلًا فريدَ دهره، لم ترَ عيناىَ أحفظَ للفِقه وأحاديث الأحكام منه)[2].

٢ ـ وأمَّا العراقي فهو: الحافظ زين الدين أبو الفضل عبدُ الرحيم بن الحسين العراقيُّ الكرديُّ المصريُّ الشافعيُّ (ت ٨٠٦).

الإمام المشهور، لازمه البرهان نحوًا من عشر سنين، وبه تخرّج في الحديث، وقرأ عليه جملة من كتبه مع البحث، ومن جملة ما سمع عليه صحيح البخاري، واعتمد الأصل الذي سمع فيه عليه أصلا في شرحه للصحيح.

٣ ـ والحافظ سراج الدين أبو حفص عمرُ بن علي بن أحمد الأنصاريُّ المصريُّ الشافعيُّ، المعروف بابن الملقِّن وابن النَّحْويِّ (ت ٨٠٤).

قال عنه البرهان: (كان فريد وقته في التصنيف، وعبارتُه فيه جليَّة جيِّدة، وغرائبُه كثيرة، وشكالته حسنة، وكذا خُلُقه، مع التواضع والإحسان، لازمتُه مدَّةً فلم أره منحرفًا قطُّ)[3].

---

(١) لحظ الألحاظ ص ٢٠١.

(٢) المرجع السابق ص ٢١٥ والضوء اللامع ٨٧/٦.

(٣) الضوء اللامع ١٠٤/٦.

٤ ـ الحافظ نور الدين أبو الحسن عليُّ بنُ أبي بكر الهيثميُّ (ت ٨٠٧).

وأكثر الأربعة ذكرًا في كتابه سراج الدين ابن الملقّن لكونه شرح الصحيح كاملا، وكتابه من الأصول التي اعتمدها برهان الدين في شرحه، يليه الحافظ العراقي وتأثره به من حيث الصناعة الحديثية وعلوم الحديث، يليه سراج الدين البُلقيني، ولعل سبب ذلك أن استفادته كانت من حضور دروسه وليس من مؤلفاته، فإنّ غالب مؤلفاته لم تتمّ، ولذا فإنه ينقل مما سمعه منهما أو باحثهما فيه[١]، وأقل الأربعة أثرًا في كتابه الحافظ الهيثمي لكون عنايته كانت منصرفة إلى متون الأحاديث وزوائدها، وهي بعيدة عن غرض الكتاب.

تلامذته:

كثر الآخذون عنه طبقة بعد طبقة، وكان يُرحل إليه للسماع منه لعلوّ إسناده، وممن رحل إليه:

١ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني. قال السخاوي: (وترجمه شيخنا حينئذٍ بقوله: وله الآن بضع وستُّون سنة، يُسمع الحديث ويقرؤه، مع الدين والتواضع، واطِّراح التكلُّف، وعدم الالتفات إلى بني الدنيا. قال: ومصنَّفاته ممتعةٌ محررَّةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان)، وحينما قدم حلب سنة (٨٣٦) قال لمحب الدين ابن الشِّحنة: (لم أشدَّ الرَّحْلَ ولا استبحتُ القصرَ إلَّا للُقِيِّه)[٢]، وقرأ عليه مشيخة الفخر ابن البخاري في أربعة مجالس، وسمع عليه بقراءة غيره أشياء. وقال: (وأحببتُ أن أُخرِّجَ له مشيخةً أذكرُ فيها أحوالَ الشيوخ المذكورين ومروياتِهم؛ ليستفيدَها الرحَّالةُ، **فإنَّه اليومَ أحقُّ النَّاس بالرحلة إليه؛ لعلوِّ سندِهِ حِسًّا ومعنًى، ومعرفتِه بالعلوم فنًّا فنًّا**، أثابه الحُسنى آمين)[٣]، وسئل عنه وعن حافظ دمشق ابن ناصر الدين، فقال: البرهان نظره قاصر على كتبه، والشمس يحوش[٤]. هذا وقد لقيه الحافظ بعدما فُلج وأُنسِيَ كلَّ شيءٍ حتى الفاتحة، قال: «ثم عُوفيتُ وصار يتراجعُ إليَّ حِفظي كالطِّفل شيئًا فشيئًا».

٢ ـ ورحل إليه سنة (٨٣٧) الحافظ شمسُ الدين محمَّد بن عبد الله القيسي الدمشقي، المشهور بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢).

---

(١) ومن ذلك ما ذكره في شرح حديث ٤٩٥٣ في ضبط كلمة (سلمويه) وما كان على بابها، فقال: (وقد اختلفتُ أنا وشيخُنا العراقيُّ في حال قراءة هذا المكان)، ثم ساق المباحثة بينهما، وهذا يعطي إشارة إلى منزلته العلمية في حال أخذه عن شيوخه، ومباحثته لهم مما جعل له منزلة خاصة عندهم.

(٢) الجواهر والدرر ١/١٨٣.

(٣) الضوء اللامع ١/١٤٣.

(٤) الضوء اللامع ١/١٤٤.

وممن أخذ عنه:

٣ـ ابنه موفَّقُ الدين أبو ذرٍّ أحمدُ بن إبراهيم الحلبيُّ (ت ٨٨٤).

٤ ـ والحافظُ الرَّحلة تقيُّ الدين أبو الفضل محمَّد بن محمَّد بن أبي الخير محمَّد ابن فهد القرشيُّ الهاشميُّ المكِّيُّ (ت ٨٧١)، لقيه بمكة في الحج سنة (٨١٣)، وقال في ذيله على تذكرة الحفاظ: (وهو الآن شيخُ البلاد الحلبيَّة والمشارُ إليه فيها بلا نزاع، وبقيَّةُ حفَّاظ الإسلام بالإجماع).

مؤلَّفاتُه:

اقتصر برهان الدين الحلبي في التأليف على الحديث وما يتصل به، حتى قال الحافظ السخاوي: (واجتهد الشيخ رحمه الله **في هذا الفن اجتهادًا كبيرًا**، وكتب بخطِّه الحسن الكثير... واشتغل بالتصنيف)، وبلغت مصنفاته ثلاثة وعشرين كتابًا.

وقد حفظ الله تعالى له مؤلفاته حينما طرق تمرلنك بلاد الشام ـ ومنها حماة ـ ونهبها وخرّبها وأهلك الحرث والنسل (سنة ٨٠٣)[١]، وحفظها حتى وصل إلينا أكثرها بخطّه الدقيق دون أن تؤثر فيها عوادي المخطوطات.

والنظرة السريعة في مؤلفاته تدلّنا على عنايته بهذا العلم، ومؤلفاته منها ما كان في أصله حاشية ثم جمعها وزاد عليها، ومنها ما يكون مسوّدات ثم بيضها، ثم ألحق بها زيادات، وهذه السّمة تدلّ على عنايته بكتبه وتحريره لها، وقد اطلع الحافظ ابن حجر على أكثر مصنّفاته ولحظ هذه السّمة فيها، وقال: (**ومصنَّفاتُه ممتعةٌ محرَّرةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان**)، قال: (وهو قليلُ المباحث فيها كثيرُ النقل)[٢].

ومن جملة مؤلفاته:

ـ **«إملاءات» على صحيح البخاري**: قال السخاويُّ: (له على «البخاريِّ» عدَّة إملاءات كتبها عنه جماعة من الطلبة)[٣]، **و «حواشٍ» على صحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.**

ـ التلقيح لفهم قارئ الصحيح.

ـ «حواشٍ» على «الكاشف»، وأخرى على نسخته من «ميزان الاعتدال»، وله: «نثل الهميان في معيار الميزان».

ـ «نهاية السول في رواة الستة الأصول».

---

(١) وصف ذلك المقريزي في السلوك في حوادث سنة (٨٠٣) ج٣/ق٣/ ١٠٣وما بعدها.

(٢) الضوء اللامع ١/١٤٣.

(٣) ومن ذلك ما جمع «العقد الغالي في حلّ إشكال صحيح البخاري»، وهو في أصله أمالٍ علمية جمعها تلميذه أحمد بن أبي بكر الكردي الشافعي (ت ٨١٠).

ـ «**نور النبراس على سيرة ابن سيِّد النَّاس**»، وهو شرح لعيون الأثر في فنون المغازي والسير لأبي الفتح اليعمري المشهور بابن سيّد الناس.

وفاته:

مات في الطاعون الذي أصاب حلب ضحى يوم الاثنين، السادس والعشرين من شوَّالٍ سنةَ (٨٤١) بحلب، وله ثمانٌ وثمانون سنة، وهو حاضر الذهن، يتلو القرآن، رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: عنايته بصحيح البخاري.

بدأت عناية البرهان الحلبي بصحيح البخاري بسماعه على الشيوخ، وحضور مجالس المحدثين في قراءة كتب الحديث وشرحها والتعليق عليها، وقد سمع الصحيح على الحافظ العراقي كاملا بقراءة رفيقه في الرحلة المصرية العلامة محمد بن خليل الحاضريّ، كما كانت له عناية بنسخ الصحيح العتيقة في بلده، فكثيرًا ما كان يرجع في شرحه إلى أكثر من أصل عتيق للصحيح في المواضع المشكلة، وكان له فيه أصلان مسموعان: الأصل القاهري، والأصل الدمشقي.

وامتدت عنايته بالصحيح في العكوف على قراءته على الطلبة بنفسه، كما قال: (وقرأت صحيح البخاري على الناس في الجوامع والمساجد وغير ذلك ـ غير ما قرأته في حال الطلب وما قرئ عليّ ـ إلى آخر سنة ست وثلاثين وثمانمائة ثمانيًا وخمسين مرة، وقرأت صحيح مسلم مرارًا كثيرة دون ذلك بكثير)[1]، وكانت له تقييدات على الصحيح منها ما كان على هامش الصحيح، ومنها ما قيّده عنه الطلبة، ووضع على الصحيح تعليقًا سماه «التلويح» قال عنه في مقدمة «التلقيح»: (وقد كنتُ قديمًا سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة كتبتُ عليه تعليقًا سمَّيته بـ «التلويح» لأهل ذلك الزمان)، ثم زاد فيه، وكتب «التلقيح لفهم قارئ الصحيح».

(١) عنوان الزمان ٢/٩٣

الفصل الثاني: التعريف بـ«التلقيح لفهم قارئ الصحيح»[1]

لمؤلفات البرهان الحلبي سمة عامّة نوّه بها الحافظ ابن حجر حينما قال بأنّ نظره قاصر على كتبه، ومن هنا كانت: (**مصنَّفاتُه ممتعةٌ محرَّرةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان**)، وهذا السّمة إذا ضُمّت لما ذكرته آنفًا من عنايته بصحيح البخاري وإقرائه، أمكن أن نخلص إلى أنّ المقصد العامّ الذي أدار عليه كتابه «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» ما يحتاجه مَن يقرئ الصحيح أو يقرؤه، كما قال: (ليكون له عند قراءته عمدة، ويُفزع إليه عند الهيعة كالعُدّة)، وعلى ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

وسأقتصر في التعريف بها على المعالم التي تعلّق بما ذكرته قبلُ في المدخل النظري لينحصر الكلام في ما يمسّ صنعة التَّحقيق.

المبحث الأول: وقت تأليف الكتاب

إن معرفة زمن تأليف الكتاب، والمراحل التي مرّ بها، لها دلالتها العلمية، ومما قد عرفناه:

١ ـ أنه بنى شرحه على نسخة صحيح البخاري التي سمع فيها بقراءة العلامة محمد بن خليل الحاضريّ، وكان سماعه سنة (٧٨٥)، وتوفي الحاضريّ سنة (٨٢٤).

٢ ـ استفاد من شرح شيخه سراج الدين ابن الملقِّن، وقد أرّخ لتمام نسخ نصفه الثاني سنة (٨٢١).[2]

٣ ـ من مصادره في الشرح «هُدى الساري» مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر، وقد أرخ للانتهاء من تأليفها سنة (٨١٣) إلا أنّنا لا نعلم متى اطّلع عليه البرهان، والذي أجزم به أنّه اطَلع عليه متأخّرًا بعد انتهائه من تبييض الكتاب لما سيأتي في دراسة موارده.

وعلى هذا فيغلب على الظنّ أنه شرع في تأليف الكتاب سنة (٨٢٤) أو بعدها، ثم استمر في تنقيح الكتاب والزيادة عليه جدًا، لكثرة اللّحَق على النسخة حتى إنّه ليخيّل لمن يراها أنّها المسوّدة.

وهذه النتيجة هي ما نصّ عليه في المقدمة وخاتمة الشرح حيث قال في المقدمة: (وقد كنت قديما سنة **ثلاث وتسعين وسبعمائة** كتبت عليه تعليقًا سمّيته بـ«التلويح» لأهل ذلك الزمان، وما كنتُ وقفت من شرح شيخنا الآتي ذكره إلّا من أوّله إلى أوّل (كتاب الجهاد)، ثم وقفت على الباقي بعد سنين متطاولة، وأعصار متوالية. والآن قد زدته تراجم، وفوائد، وإيضاحًا... وقد سمّيت هذا

---

(١) الكتاب منشور إلكترونيًّا ضمن «موسوعة صحيح البخاري»، وهو قيد الطبع ضمن سلسلة إصدارات الموسوعة، كما حقق أكثره في رسائل ماجستير بجامعة أم القرى. واعتمدت في هذا البحث على نسخة المؤلف التي هي بخطه، وتقع في جزئين، وهي محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي برقم ٤٣٥، ٤٣٦ .

(٢) كما في آخر نسخة التوضيح التي كتبها برهان الدين الحلبي.

الثاني بـ«التلقيح لفهم قارئ الصحيح»)، وقال في آخر الجزء الأول: (فرغ من تعليقه من المسودة، وهذه المبيضة فيها زيادات لم تكن بالمسودة، في شهور سنة **أربع وعشرين وثمانمائة**)، وقال خاتمة الجزء الثاني: (هذا آخر ما تيسر جمعه من المسوّدة التي كتبتها في سنة **ثلاث وتسعين وسبعمائة**، ثم نقلتها إلى هنا مع زيادات، وابتدأت بهذه المبيضة في غالب ظنّي في ربيع الآخر من سنة **أربع وعشرين وثمانمائة**، وكان الختم في عاشر جمادى الآخرة من سنة **خمس وعشرين وثمانمائة**).

ومع أنّ المؤلّف نصّ على زمن تأليف الكتاب؛ إلا أنّني أردت بجمع هذه القرائن وحصها أن أقرّر أهمية دراسة كافّة ما يحيط بالكتاب ومؤلفه، ومعرفة ما احتف بزمن تأليفه، ليُفهم الكتاب من جهة مقصده، ومؤلفه، وزمانه الذي كُتب فيه، والذي كُتب له، ثم أثر ذلك في المؤلَّف شكلا ومضمونًا.

المبحث الثاني: مقاصد المؤلف في الكتاب.

للتأليف مقاصد، وكثيرٌ من الأئمة كانت مؤلّفاتهم استجابةً لحاجةٍ أرادوا سدّها، ومعرفة المحقِّق لمقاصد الكتاب الذي يشتغل به هامّة، ليركّز عليها، ويبرزها في خدمته للكتاب، وعدم إدراكه لها يؤدي إلى هضمها، أو الإطالة في ما أراد المؤلف اختصاره تحت دعوى سدّ ما تركه المؤلف، فيكون عمله خروجًا عن مقاصد الكتاب.

ومن فوائد معرفة مقاصد التأليف أن يوضع الكتاب في منزلته التي أرادها المؤلف؛ فلا يعاب من أراد الإيجاز بكون غيره أوسع منه، أو يعاب بأنه لم يستوعب الكتاب بالشرح، وهو إنما أراد بحث المشكلات مثلا.

ومن فوائدها أن يقاس الكتاب إلى زمان تأليفه والظروف التي ألمّت به، وهذا ما نبّه عليه الشارح حينما ذكر أنّه ألّف «التلقيح» لأهل زمان غير الذين ألّف لهم «التلويح»، وأنه توفّرت له مصادر لم تكن توفرت له في المرّة الأولى.

ويمكن أن نستخلص مقاصد برهان الدين الحلبي من خلال مقدمته، حيث ذكر أن «صحيح البخاري» يقرأ ببلدته كثيرًا، ويتصدّر لإقرائه من لا علم له بالعربية ولا بالغريب ولا بعلم الرجال وأنواع علوم الحديث، ولا يفرّق بينها، ولما كان هذا هو الغالب، وكان قد وضع تعليقًا على الصحيح، ثم اطّلع على شرح شيخه ابن الملقِّن «التوضيح»، قال: (والآنَ قد زِدْتُهُ تراجمَ، وفوائدَ، وإيضاحًا، وإعرابًا لقُرَّاء هذا الأوان، لا لأبناء ذلك الزمان، ولم أضعْه للحَبْرِ الكامل، ولا للعالِم الفاضل؛ وذلك لأنَّ كُتُبَ هذا العِلْم ببلدتنا قليلة، وأنفُسَ أهله عنِ التطويل كَلِيلة، ولا يُعانونَ الفَتْشَ عن مكان الوقفِ والإرسال، ولا عدمَ اللُّقِيِّ وذلك عندَهم في البخاريِّ ومسلمٍ كالمُحال، ولا يعرفونَ زياداتِ الثقات، وقد يظنُّونَ أنَّ زيادَتَها أو تركَها كالهفوات، وإنَّما يُعانونَ كلامَ بعضِ

الأعاجم، على «المصابيح» و«المشارق»، ولا يعتنون بالتراجِم، مع أنَّ بضاعتَنا في العِلم والكُتُبِ مُزجاة، والاعترافَ بالتقصيرِ لصاحبه نِعمةٌ مُهداة، وفي المَثَل: (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تَراه)، وإنَّما وضعتُه للمتوسِّط الناقِل، أو لمَن لزمَه العِيُّ كباقِل، وقد سمَّيتُ هذا الثاني بـ: «التَّلْقيح لِفَهْمِ قارِئِ الصحيح»؛ ليكونَ له عندَ قراءتِه عُمدة، ويَفزَعَ إليه عندَ الهَيْعَة كالعُدَّة).

ويمكن أن نستخلص من الكلام السابق جملة من المقاصد خلاصتها ما يلي:

١. ألّفه ليكون مرجعًا عند قراءة الصحيح وإقرائه.
٢. أراد أن يكون متوسطًا.
٣. اعتنى بلغة ألفاظ الصحيح وإعرابها.
٤. العناية بالصناعة الإسنادية في الصحيح كالإرسال، واللقيّ وزيادة الثقة.
٥. العناية بمناسبة الحديث للترجمة.
٦. توضيح المعاني وذكر الفوائد.

وإرادته أن يكون مرجعًا لمن يقرئ الصحيح اقتضت أن يركّز على أربع قضايا تتعلق بالصحيح:

الأولى: ضبط ألفاظ الرواية، ولذا اعتمد على أصلين نفيسين للصحيح له فيهما سماع، ولم يلتفت إلى أوهام الرواة قبل الوصول إلى الصحيح اكتفاء بمن تتبع ذلك من الأئمة.

الثانية: الصناعة الإسنادية من حيث تمييز رواة الأسانيد والتعريف بهم حيثما تكرّروا، والتنبيه على مواضع الإرسال والمتابعات وتمييز المعلق من الموصول، ولذا لم يعتن بوصل المعلقات إلا لفائدة؛ اكتفاء بوصل الحافظ ابن الملقِّن لها في شرحه، وعزا المتابعات إلى من أخرجها من أصحاب الكتب الستّة.

الثالثة: بيان غريب الألفاظ، ومعنى الحديث على قدر الحاجة، وقد قال: (ولم أذكر في هذا إلَّا نزرًا من الأحكام، وقد ذكر منها شيخنا شيئًا، وجُملتَها مِن قبلِه الأئمَّةُ الأعلام)، وقال: (ولم أقصد في هذا التعليق جمْعَ الأقوال والروايات، وما يُقال فيه من الإعراب؛ لأنَّ به يطولُ الكتاب، ويَخرجُ عنِ الاستحضار إذا لم يدأب فيه باللَّيل والنهار).

الرابعة: المناسبة بين الترجمة والحديث.

ولو أجملنا ما سبق في كلمة، وهي أن مقصده في الكتاب: **ضبط الرواية إسنادًا ومتنًا، وبيان الصناعة الحديثيّة في الصحيح، مع شيء من الأحكام والفوائد**؛ لم نبعد عن الحقيقة، ولهذا فإنّ منهجه في الضبط والتعريف برواة الأسانيد مطّرد، ويعيد التعريف بالراوي حيثما ورد إلا إن سبق قريبًا أو تكرر قبلُ كثيرًا، ولمّا لم يكن التوسّع في ذكر الروايات واستنباط الأحكام من مقاصد

الكتاب أهمله وإن كان موجودًا في المسوّدة، ففي شرح حديث (١٠٧) قال: (وقد ذكرت من روى حديث: «من كذب عليَّ» على حروف المعجم في المسوَّدة التي لهذا الكتاب)، وقال في شرح حديث (٤١٥٠) في عدّة أصحاب بيعة الرضوان: (وحاصلُ الروايات ـ وقد ذكرتها معزوَّة في المسوَّدة ـ: أنَّهم كانوا ألفًا وخمس مئة)، وفي شرح حديث (٤٦٨١) أحال على المسوّدة في ذكر القراءات في كلمة وتوجيهها، فقال: (وقد ذكرت ذلك في المسوَّدة في ورقة أجنبيَّة، فإن أردت ذلك؛ فانظره من المسوَّدة).

وأوّل شيء فعله برهان الدين الحلبي لتحقيق هذا المقصد أنّه اعتمد في شرحه على النسخة التي سمع فيها على الحافظ العراقي، فيكون قد اجتمع فيها الضبط والمقابل مع السماع والرواية، ولكونها الأساس الذي بُني عليه الشرح سأبدأ بالتعريف بها قبل الكلام على «التلقيح».

المبحث الثالث: نسخة صحيح البخاري التي بنى عليها شرحه

معرفة النسخة التي اعتمدها الشارح جزء من فهم الكتاب نفسه، ومن لم يعرف النسخة أو الرواية الحديثية التي تعود إليها سيستغلق عليه فهم بعض المواضع وربما بقي فيها متحيّرًا، بل وربما وقع في التلفيق بين الروايات أو كتابة متن لا ينطبق عليه الشرح، مما يوقع القارئ في الاستشكال.

ومن المعلوم أن ليست جميع كتب الشروح اعتمدت نسخًا متصلة بالرواية، أو أن الأصل الذي انتسخت عنه وضبطت عليه معروف؛ إلا أن من الشرّاح من اعتمد رواية بعينها كما اعتمد الخطابي في «أعلام الحديث» على رواية إبراهيم بن معقل النسفي ثم على رواية الفربري حيث قال في أول «كتاب التفسير»: («ومن كتاب التفسير» قلت: إلى ههنا انتهت رواية إبراهيم بن معقل، وحدثنا بما بعده من الكتاب محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا محمد بن يوسف الفربري...)[1]، وكما اعتمد الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن الإمام البخاري، وذكر إسناده إليها من طريق أبي مكتوم عيسى بن أبي ذرّ عن أبيه.

وأمّا البرهان الحلبي فلم يذكر في المقدمة الرواية التي اعتمدها إلا أنّه يتكرر في الشرح كثيرًا إشارات تدلّ على اعتماده أصولًا بعينها، كقوله: (أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقي)، و(الأصل الذي سمعت فيه على العراقي)، و (الأصل القاهري)، و (الأصل الدمشقي)، ويقارن بين أصوله،

---

(١) ١٧٩٥/٣، وتجدر الإشارة هنا أن الخطابي يقدم ويؤخر في شرح الأحاديث فيقدم الأحاديث ويؤخرها لمناسبة ذكر الحديث إلى الحديث، ومن ذلك أنه قدّم حديثًا من كتاب التفسير إلى كتاب الجهاد، فيكون قد أدخل حديثًا من رواية الفربري ضمن من رواية ابن معقل وحينئذ قد يكون بين الروايتين اختلاف، وهذا الذي كان حيث قال: (قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة. وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل) ١٣٦٧/٢.

ويثبت بعض فروق الروايات، وبالتتبع فإنّه إذا أطلق «الأصل» فإنه ينصرف إلى «الأصل القاهري» الذي سمع فيه على الحافظ العراقي، وكان يقارن بينه وبين الأصل الدمشقي مع أصول أخرى عتيقة. ومع اعتماده على الأصل القاهري فإنه قد يقدم عليه غيره إذا كان هو الصواب، مع إشارته لذلك[1]، ومنه قوله: (كذا في أصلنا، وفي أصل آخر لنا دمشقيٍّ صحيح دخل فيه المزِّيُّ، والذَّهبيُّ، وغيرهما: «عن الزُّهريِّ، عنِ امرأة، عن أمِّ سلمة»، وكذا طرَّفه المزِّيُّ في «أطرافه» أنَّ الطَّريق الثَّاني فيه: «الزُّهريُّ عنِ امرأة»، فما وقع في أصلنا الذي سمعنا فيه على شيخنا العراقيِّ في صحَّته نظرٌ، والله أعلم)[2].

ومعرفة هذين الأصلين أفادتنا فهم مراد الشارح في مواضع كثيرة، كما كشفت موردًا هامًّا من موارده في الشرح. ومع اعتماده على هذين الأصلين، فقد رجع أيضًا إلى أصول أخرى في مواضع عدّة، كقوله في شرح حديث (١٧٥٣): ورأيت في حاشية نسخةٍ عتيقةٍ: أنَّ أبا ذرٍّ قال: إنَّه مُحَمَّد بن يحيى الذُّهليُّ.

---

(١) ويعدّ هذا منه أصلا في منهج المزج بين منهج اعتماد أصل واحد ومنهج النص المختار، بحيث يكون الاعتماد على نسخةٍ ما، وعندما يكون ما فيها مرجوحًا، يقدّم عليها غيرها، مع التنبيه على ذلك في مواضعه. وممن سلك هذا المسلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، والقسطلّاني في «إرشاد السّاري».

(٢) قاله في شرح حديث (١١٥)، وأفاد هذا النصّ أن الأصل الدمشقي فيه روايةٌ للحافظين المزي والذهبي، وأنّه الأصل الذي اعتمده الحافظ المزي في «تحفة الأشراف».

أولًا: وصف الأصل القاهري:

ويقع في مجلد واحد من (٣٩٠) ورقة، من محفوظات مكتبة فيض الله أفندي رقم (٤٧٥)، ومكتوب في آخرها أنه كتبها يوسف بن عمر بن محمد بن محمد القرشي الأصفهاني، عُرف بالعماد الكاتب[١]، وانتهى منها في سادس عشر رجب سنة ٧٤٦، وقرئت على الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وعليها إجازته بخطّه، بقراءة شمس الدين محمد بن المبارك بن عثمان البسقاقي الحلبي الحنفي[٢] ومحمد بن خليل الحاضريّ[٣]، وسماع سبط ابن العَجَمي سنة (٧٨٥)، وكان ابتداء القراءة ـ حسب ما دلّت عليه بلاغات القراءة ـ سنة (٧٧٩)[٤]، أو قبلها بيسير.

وإسناد رواية الحافظ العراقي عن الشيخ جمال الدين أبي علي عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن شاهد الجيش، عن شيوخه الثلاثة وإجازة الرشيد العطار، بإسنادهم إلى كريمة المروزية، عن أبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري، عن الإمام البخاري.[٥]

---

(١) ومن الكتب التي نسخها «الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق الأشبيلي من نسخة علم الدين البرزالي سنة (٧٣٨). انظر مقدمة التَّحقيق ١/٣٨.

(٢) ترجم له الحافظ في إنباء الغمر٣/٤١٥، في وفيات سنة (٨٠٠)، وقال فيه: وكان صالحًا خيّرًا متعبّدًا، وهو آخر فقهاء حلب المتعبّدين العاملين، كثير التلاوة والخير والعبادة والإيثار، وقدم القاهرة فأخذ عن شيخنا العراقي وعن ابن الملقِّن والجلال التباني، وحج وجاور، وكان مشاركا في النحو والأصول، مات في ثامن عشر شهر رمضان. وجاءت نسبته في المطبوع (السعاني)، وفي الدرر الكامنة (السافي)، ولا أدري ما هي، والذي في إجازته وفي عدد من بلاغات السماع (البسقاقي) لا غير.

(٣) محمد بن خليل بن هلال، عز الدين الحاضريّ الحلبي الحنفي، ولد في إحدى الجمادين سنة سبع وأربعين وسبعمائة، ورافق برهان الدين الحلبي إلى القاهرة، وسمع كلٌّ منهما بقراءة الآخر من قبل الثمانين وما بعدها.

قال ابن حجر: أخذ عن مشايخها كثيرًا سماعًا واشتغالًا، وقرأ على شيخنا العراقي في علوم الحديث وأجاز له. وقال: قال البرهان المحدّث بحلب ـ ومن خطه نقلت ـ: لا أعلم بالشام كلها مثله ولا بالقاهرة مثل مجموعه الذي اجتمع فيه من العلم الغزير، والتواضع والدّين المتين، والمحافظة على صلاة الجماعة، والذكر والتلاوة والاشتغال بالعلم. وقال في «المجمع المؤسّس»: ورحل إلى القاهرة فأخذ بها عن الجمال الإسنوي، ووليّ الدين المنفلوطي، وجلال الدين التبَّانِي. وسمع من شيخنا ابن الملقِّن. وقرأ في علم الحديث على شيخنا العراقي، وقرأ القراءات السبع، ففاق أقرانه مع الدّين والتقشّف.

(٤) بخط الحاضريّ على هامش ل ٧٤ أ.

(٥) هذا إسناد العراقي، وأما إسناد النسخة فهو عن أحمد بن أبي طالب ابن الشِّحنة الحجّار وست الوزراء، كلاهما عن سراج الدين أبي عبد الله ابن الزبيدي، عن أبي الوقت السِّجزي، عن الداوودي، عن السّرخسي، عن الفربري، عن الإمام البخاري.

ويلاحظ على خوارج النسخة أن قيود القراءة (البلاغات) بخط محمد بن خليل الحاضريّ، ومنها ما هو بخط الحافظ العراقي، وبعد إجازته إجازة من شمس الدين البسقاقي، وإجازة أخرى على قراءة كانت بحلب.

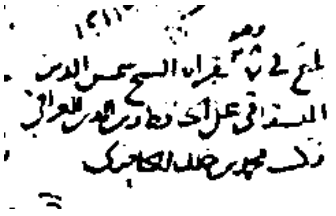

بلغ في ٢٨ وهو بقراءة الشيخ شمس الدين البسقاقي على الحافظ زين الدين العراقي.وكتب محمد بن خليل الحاضريّ

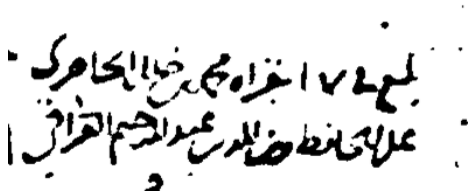

بلغ في ١٧ بقراءة محمد بن خليل الحاضريّ على الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقى

بلاغان بخط الحاضريّ، أحدهما بقراءته والآخر بقراءة شمس الدين البسقاقي

ولأهمية هذه النسخة، وما عليها من قيود، فسأفصّل القول قليلًا في وصف ما عليها من القيود، وذكر أصحابها.

معرفة أصحاب القيود على النسخة:

نلاحظ على هامش النسخة عدة قيود منها قيود المقابلة على أصلها، وفروقٌ لنسخ أخرى، وفروق روايات أخرى للصحيح توافق ما في نسخة الحافظ اليونيني، مكتوب فوقها بالحمرة (ش)، وعليها حواشٍ من نسخة الحافظ الدِّمْيَاطيّ، وحواشٍ للحافظ اليونيني، وحواشٍ أخرى مُيّز بعضها في آخرها بحرف يرمز لكاتبها، ومنها ما هو بخط برهان الدين الحلبي.

وقد استدللت على معرفة أصحاب هذه القيود عن طريق دلائلَ من النسخة نفسها، ومن المقابلة بين ما فيها وما نثره برهان الدّين من معلومات حول النسخة في المواضع التي نقل فيها عنها، فكان من فوائد استصحاب الأصل مع الشرح أن وضّح كلٌ منهما ما استبهم في الآخر، ومن ذلك معرفة أصحاب القيود على حاشية النسخة.

قيود محمد بن خليل الحاضريّ.

ومنها قيود بلاغات السماع، حيث كان يذكر اسمه ويقول: «كتب محمد بن خليل الحاضريّ»، ومنها فوائد عرفنا مصدرها من قول البرهان في شرح الحديث (٣٢٤٨): قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ**): هو مُحَمَّد بن أبي بكر بن عليِّ بن عطاء بن مقدَّم، أبو عبد الله، مشهور

الترجمة، وبخطِّ بعض الفضلاء في هامش أصلنا مكتوبٌ تحت (أبي بكر): (عليُّ بن عطاء بن مقدَّم)؛ كالصّريح في أنَّ أبا بكر اسمه عليٌّ، والظاهر أنَّه أخذه من اليونينيِّ أو الدِّمْيَاطيّ، فإنَّ الحواشيَ التي بخطِّه غالبُها من الدِّمْيَاطيّ، وبعضها من اليونينيِّ).

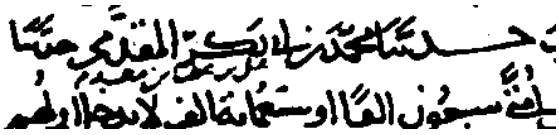

صورة ما في النسخة تحت (أبي بكر):
علي بن عطاء بن مقدم

وقال في شرح الحديث (٤٥٥١) في ضبط كلمة (أعطى) من قوله: (لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِهِ)، قال: ورأيت بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة حاشية منقولة من خطِّ اليونينيِّ لفظها: «يتَّجه فتح الهمزة وضمُّها، وفتح الطاء مع ضمِّ الهمزة، وكسرها مع فتح الهمزة، قاله بعض الحفَّاظ»، انتهى، كذا قال، والذي أعرفه ما ضبطتُ به أوَّلًا، والله أعلم.

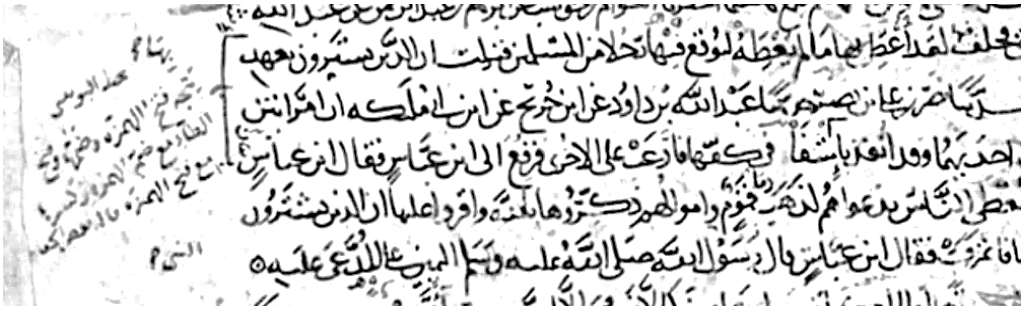

وقال في موضع آخر في شرح الحديث (١٥٥١): قوله: (قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ): (في أصلنا بخطِّ بعض الفضلاء تحت (رجل): (هو مُحَمَّد بن سيرين)، وكأنَّه أخذه إمَّا من خط الدِّمْيَاطيّ، أو من نسخة اليونينيِّ، أو من فم شيخنا العراقيِّ).

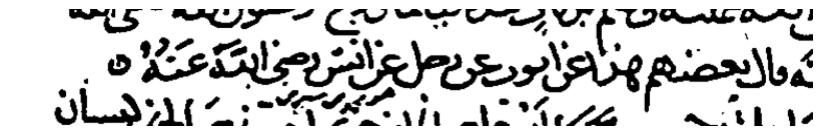

تحت كلمة (أنس):
هو محمد بن سيرين

فعرفنا مما سبق مصدر الحواشي التي يكتبها، وأين يكتبها، وأنه صاحب له حنفيّ، ويأخذ من فم الحافظ العراقي، وبقي أن نعرفه على التعيين، وهذا ما دلّنا عليه المقارنة بين خط هذه الحواشي وخط الحاضريّ في كتابة بلاغات القراءة.

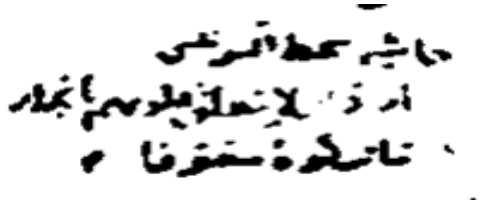

حاشية بخط اليونيني
أراد أن لا يتعلق قلوبهم بإنجاز ما تركوه معوَّقًا.

ويرد سؤال عن موارد الحاضري، وهو: هل وقف على نسخة الحافظ اليونيني ونقل عنها ؟

وسبب السؤال أن الحاضري ربما كتب «حاشية بخط اليونيني»، ووقع في كلام البرهان تعبيره عنها بقوله: «من نسخة اليونيني»، ومن ذلك في ل ١٥٤ أ، وربما ذكر أنّ كاتبها نقلها من خط اليونيني، ولعله أخذ هذا من قوله: (حاشية بخط اليونيني)، ففهم أن النقل عن خطّه مباشرة. وأستبعد أن يكون الأمر كذلك؛ لما سيأتي من أن هذه النسخة قابلها ابن الحاضريّ على فرع مصري مقابل على نسخة قوبلت على نسخة الحافظ اليونيني، ولو كانت نسخة الحافظ اليونيني حاضرةً بين يدي والده؛ لما احتاج إلى هذا النزول في النسخة التي قابل عليها، وأيضًا فإنّ هذه الحواشي مكتوبة بهذا النصّ في فرع النويري الذي انتسخه من نسخة اليونيني سنة (٧٢٥)؛ أي قبل كتابة نسخة القرشي بإحدى وعشرين سنة، بل وجدت في ل ١٧٢ أ حاشية طويلة أوّلها: (قال الحافظ أبو ذر)، ولا يَرِدُ احتمال أنّه نقل عن خطّه، وهذه الحاشية بحروفها في نسخة النويري المشار إليها. ومجموع ما سبق يؤكد أن مثل هذه الحواشي على نسخة القرشي منقولة على هيئتها في الفرع الذي قوبلت عليه، لا أنّها منقولة مِن نسخة الحافظين أبي ذر واليونيني، والله أعلم.

قيود محمد بن محمد بن خليل الحاضريّ[1]:

وقيوده غالبها فروق لروايات الصحيح، حيث كتب في آخر النسخة:

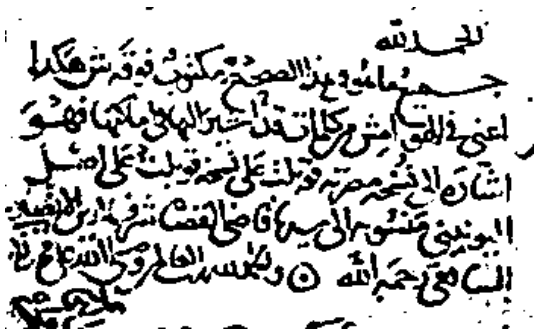

الحمد لله. جميع ما هو في هذا الصحيح مكتوبٌ فوقه (ش) هكذا، أعني في الهوامش من كلمات قد أشير إليها في أماكنها فهو إشارة إلى نسخة مصرية قوبلت على نسخة قوبلت على أصل اليونيني، منسوبة إلى سيدنا قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري الشافعي رحمه الله، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على محمد

(١) محمد بن محمد بن خليل بن هلال الحاضريّ، يلقب كأبيه بعز الدين، قاضي الحنفية بحلب قال البرهان الحلبي: ولي القضاء فسار سيرة جميلة مات بالطاعون، يعني سنة (٨٢٥). إنباء الغمر ٢٩٤/٣.

وفوائد أخرى تتعلق بالضبط، وقد عرفنا أنه صاحب الخطّ من إشارته إلى ما كتبه محمد الحاضريّ بقوله: «بخطّ الوالد»، ومن ذلك:

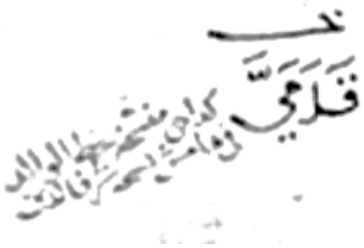

كذا هي منتسخة بخط الوالد في هامش نسخة شرف الدين. [ل ١٧٦ أ]

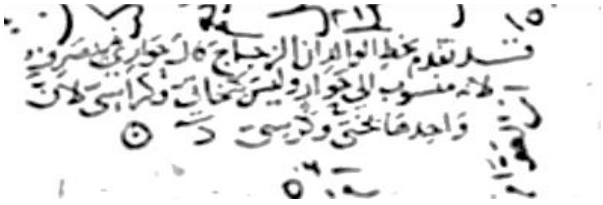

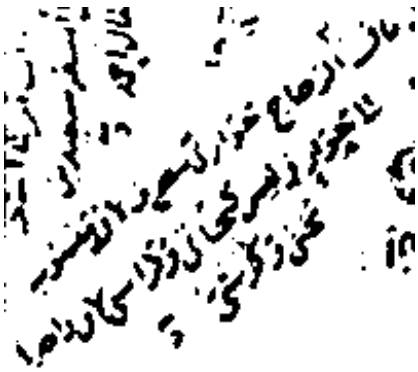

قد تقدم بخط الوالد أن الزجاج قال: حواري ينصرف لأنه منسوب إلى حوارٍ وليس كبخاتي وكراسي لأن واحدها بختيّ وكرسيّ. د

والحاشية المشار إليها على ح (٢٨٤٧)، وصورتها:

وشرف الدين هو الدِّمْيَاطيّ، والذي كان ينتسخ منها هو محمد بن خليل الحاضريّ كما تقدّم في كلام البرهان الحلبي.

حاشية شرف الدين الدِّمْيَاطيّ[1]:

ولعلّ أكثر ما على النسخة من الحواشي منقول عنها، وتعرف بأحد شيئين: إما التصريح بنسبتها إليها في ابتداء الكلام، أو بكتابة حرف (د) في آخرها، يعلوه خطّ دلالة على الإهمال. ومثالها ما تقدم آنفًا من النقل عن الزجاج، كما أنّ هذه الحواشي نقل كثيرًا منها البرهان في شرحه ونسبها إليه، وقد تطابق ما ينقله عنها مع ما في النسخة، فعرفنا أنها عمدته في النقل عن الدِّمْيَاطيّ، مع تصريحه بأنه أحد مصادر الحاضريّ في حواشيه.

(١) قال الذهبي: شيخنا الإمام العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدِّمْيَاطيّ الشافعي، صاحب التصانيف. قال الحافظ المزي: ما رأيت أحدًا أحفظ منه لهذا الشأن. يعني الحديث. وقال البرهان الحلبي في المقدمة عنه: وهو شيخُ بعضِ مَن أخذتُ عنه مِنَ الشيوخ، وكان في القراءات والمغازي والأنساب وفنونِ هذا العلم مِن أهل الرُّسوخ. توفي سنة ٧٠٥. تذكرة الحفاظ ٢٧٩/٤، ومقدمة التلقيح.

قال في شرح باب الزيارة يوم النحر قبل حديث (١٧٣٢): قوله: (**وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عبَّاس**) إلى آخره. قال الدِّمْيَاطيّ: (هو أبو الزُّبير مُحَمَّد بن مسلم المكِّيُّ، روى عن عائشة، وابن عبَّاس: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخَّر طواف يوم النَّحر إلى اللَّيل»، رواه أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه من حديث سفيان الثَّوريِّ عن أبي الزُّبير عنهما، قال التِّرمذيُّ: حديث حسن). انتهى).

وهذه الحاشية بعينها في حاشية النسخة وعليها علامة الدِّمْيَاطيّ (د):

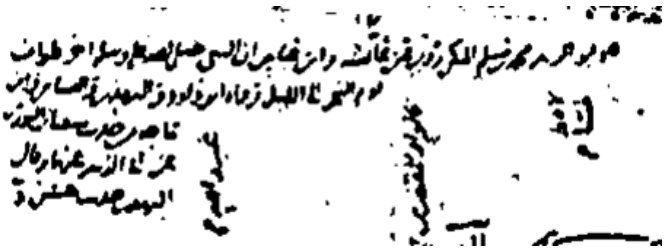

حاشية برهان الدين الحلبي:

وهي متميزة بخطّه الدقيق المعروف، وبكتابته الدائرة في نهاية الكلام أحيانًا.

ووجود حواشيه على النسخة، ومنها ما هو تعقّب على حاشية لغيره يجعلني أستظهر أن هذه النسخة آلت إليه بعد وفاة رفيق رحلته الحاضريّ سنة (٨٢٤)، ولكونهما اشتركا في القراءة والسماع من هذه النسخة على الحافظ العراقي، ومن هنا اعتمد عليها في شرحه واستفاد من حواشيها في شرحه كثيرًا، وقد ذكر أنه ابتدأ تبييض الشرح سنة (٨٢٤)، وهي السنة التي توفي فيها الحاضريّ، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: وصف الأصل الدمشقي:

ويقع في أربعة أجزاء، وعرفنا أنه «الأصل الدمشقي» بعدّة دلائل منها القيود التي على النسخة، ومنها المقارنة بينها وبين ما ينقله عن شرحه عنها، فأما الإجازات فيوجد عليها طباق بخط المزي، وفيها إجازة له، وإجازة بخط الحافظ عمر ابن العَجَمي، وقد أشار البرهان الحلبي أن له تقييدًا على حديث (١٣٥٠) حيث قال: وقد كتب شيخنا الإمام كمال الدين عمر بن إبراهيم بن العَجَمي الحلبي: (هارون)، وعمل عليها: (صح).

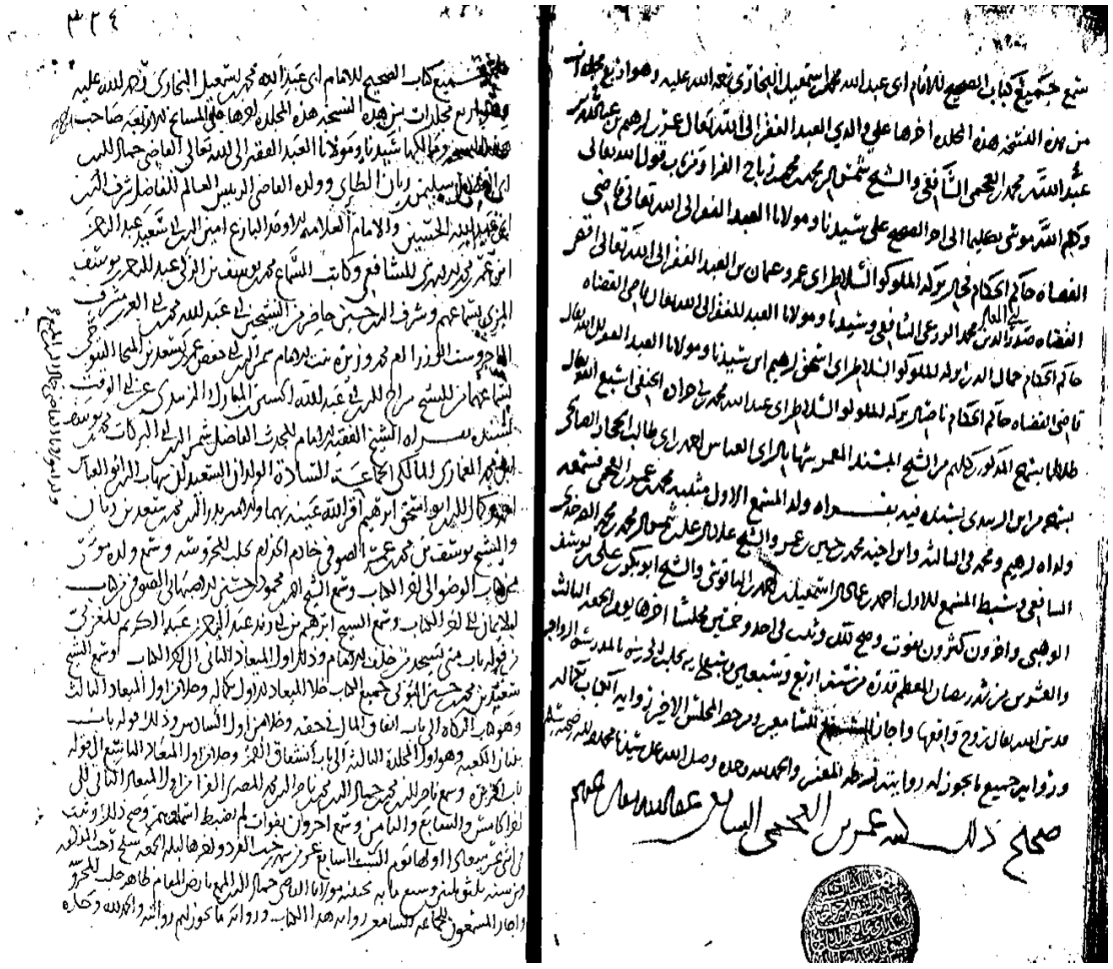

ومن الأمثلة على تطابق ما ينقله البرهان الحلبي مع ما في النسخة:

قال في شرح الحديث (٥٨٦٨): وتعليق ابن مسافر: لم أره في «أطراف المِزِّيِّ»، وهو يلزمه إلَّا أنَّي رأيت في أصلنا الدِّمَشْقيِّ مكتوبًا عليه: (لا)، (إلى)؛ يعني: أنَّه ليس في الأصل المُقابَل عليه، وهو أصل في الضِّيائيَّة، وأصل في السُّمَيْسَاطيَّة، فعليه؛ لا يلزمه.

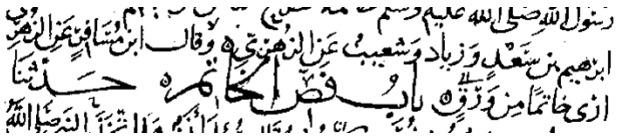

وهذا النصّ أفادنا منزلة هذا الأصل حيث قوبل على أصلين: أحدهما أصل المدرسة الضيائية، وقد وصفه في مواضع أخرى منها قوله في شرح الحديث (١٤٩٨): (ولا في أصلنا الدِّمشقيِّ المقابل على نسخة السُّميساطيَّة والضِّيائيَّة الذي هو من رواية أبي الوقت؛ فاعلمه)، وقال في «بَابُ وَقْتِ الْعَصْرِ»: (وهذا الباب هو في بعض أصولنا الدِّمشقيَّة ثابتٌ ... وقد قابل بعض المُحَدِّثين هذا الأصل الدِّمشقيَّ على نسخة الضِّيائيَّة، والسُّمَيْساطِيَّة)، وقال في موضع آخر: (وفي أصلنا الدِّمشقيِّ بعد (أبي زُرعة) في الثاني: (أبو هريرة)، وهي مُخرَّجة في الهامش، وعليه تصحيح؛ وهي بخطِّ المقَابِل ابن المقريزيِّ)، وهذه الصفات تنطبق على النسخة كما هو مقيد في آخر كلّ جزء منها:.

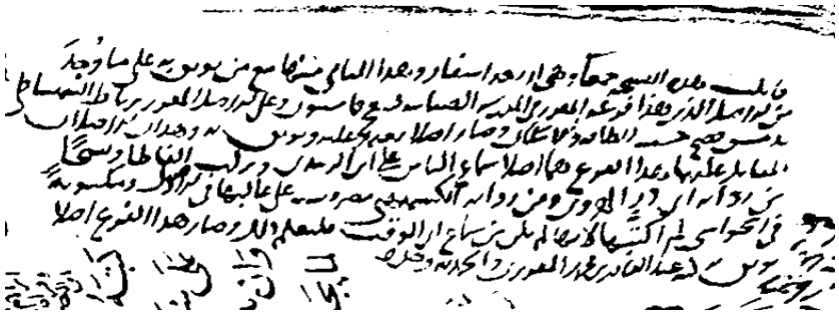

قابلت هذه النسخة جميعا وهي أربعة أسفار، وهذا هو الثاني منها مع من يوثق به على ما وُجد من الأصل الذي هذا فرعه المقروء في المدرسة الضيائية بسفح قاسيون وعلى الأصل المقروء برباط السميساطي بدمشق فصح حسب الطاقة والإمكان، وصار أصلا يعتمد عليه ويوثق به، وهذان الأصلان المقابل عليهما وهذا الفرع هما أصلا سماع الناس على ابن الزبيدي، وتركت ألفاظا ونسخا من رواية أبي ذر الهروي ومن رواية الكشميهني مضروب على غالبها في الأصل ومكتوبة في الحواشي لم أكتبها لأنها لم تكن من سماع أبي الوقت، فليعلم ذلك، وصار هذا الفرع أصلا يوثق به، كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي، والحمد لله وحده

كما كانت هذه النسخة بين يدي برهان الدين الحلبي، وقرئت عليه مرات، وعليها إجازاته، كما قرأها ابنه أبو ذر، وقرئت عليه أيضًا.

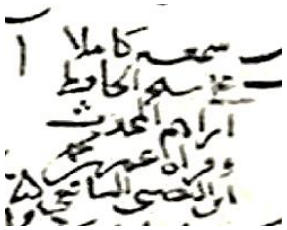

سمعه كاملا على شيخه الحافظ إبراهيم المحدث، وقرأه عمر بن محمد ابن النصيبي الشافعي

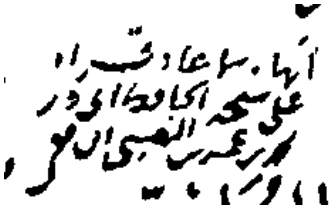

أنهاه سماعا وقراءة على شيخه الحافظ أبي ذرٍ محمدُ بن عمر بن النصيبي الشافعي

ثم تبيّن لي أن هذه الأصل النفيس أصبح أصل الحافظ برهان الدين الحلبي بما وجدته على فرع منسوخ عنها، ومقابل عليها مرتين، وعليه صورة ما على الأصل من السماعات، وهي النسخة التي انتسخها محمد بن إبراهيم السَّلّامي[1] سنة (٨٥٠)، وهذه صورة ما كُتب في آخرها:

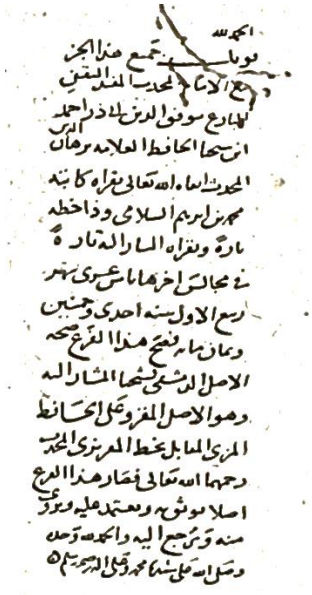

الحمد لله. قوبل جميع هذا الجزء مع الإمام المحدث موفق الدين أبي ذر أحمد بن شيخنا الحافظ العلامة برهان الدين المحدث أبقاه الله تعالى، بقراءة كاتبه محمد بن إبراهيم السلامي. وذا خطّه. تلرًّة، وبقراءة المشار إليه تلرًّة، في مجالس آخرها ثامن عشري شهر ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وثمانمائة؛ فصحّ هذا الفرع صحة الأصل الدمشقي لشيخنا المشار إليه، وهو الأصل المقروء على الحافظ المزي المقابل بخط المقروي المحدّث رحمهما الله تعالى؛ فصار هذا الفرع أصلا يوثق به، ويعتمد عليه، ويروى منه، ويرجع إليه. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبد الله السّلّامي. بالتثقيل. الحلبي الشافعي، لازم البرهان الحلبي فأكثر عنه، وأخذ عن الحافظ ابن حجر، قال السخاوي: كان فقيها فاضلا مفننا دينا متواضعا حسن الخط لطيف العشرة، كتب على الرحبية شرحًا، ونسخ بخطه الكثير بالأجرة وغيرها، وممن أخذ عنه أبو ذر ابن شيخه. مات في ربيع الأول سنة تسع وسبعين، ولم يخلف في الشافعية بحلب مثله. الضوء اللامع ٦/٢٧٦.

أثر الرجوع إلى هذين الأصلين في تحقيق الكتاب:

وبيان الأثر هو الذي اقتضى الإفاضة ـ شيئًا ما ـ في التعريف بهما، وهو ما سيجنيه المحقِّق لأحد الشروح الحديثية حينما يرجع إلى الأصل ـ أو الرواية ـ التي اعتمدها الشارح، خاصة إذا كانت أصلًا يعتمد عليه.

وبالرجوع إلى هاتين النسختين واستصحابهما في العديد من المواضع في الشرح؛ فُهم وصفه لضبط كثير من الألفاظ التي وقف مع ضبطها، وتبيّن مراده مما ينقله من الحواشي، وهل هي من أصل الرواية أو مما ألحق بها عند المقابلة على النسخ الأخرى؟ وعُرف أصحاب الحواشي على النسخة، ومن صاحب النسخة، ثم أفادتا كثيرًا في تقويم النصّ لكونها أحد مصادر المؤلف في شرحه. وفي الجهة المقابلة صار «التلقيح» شرحًا «كوديكولوجيا» لهما ولخوارج النصّ عليهما.

نماذج من المقارنات بين الأصلين، والتنبيه على فوائدها:

قال في شرح الحديث (٤٦٢٨): تنبيهٌ: وقع في أصلنا الدِّمَشْقيِّ في أصله: (**حدثنا أبو نعيم**)، وفي الهامش: (أبو النُّعمان)، وكتب عليه: (خ صح)، ولم يطرِّفه المِزِّيُّ إلَّا عن أبي النُّعمان في (التفسير)، وقتيبة في (التوحيد).

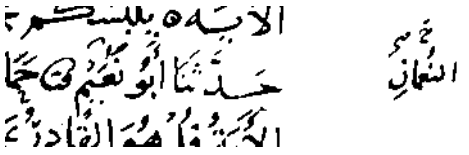

وقال في شرح حديث (٢٠٦٣): (**حدَّثني عبد الله بن صالح: حدَّثني اللَّيث بهذا**)، وأنَّه ثابت في عدَّة أصول، وهو أيضًا ثابت في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ هنا، ولكن فيه: (عبد الرَّحمن)، وكان قبل ذلك (عبد الله)، فأصلح، وضرب على الجلالة، وخرَّج (الرَّحمن)، وصحَّح عليه، وهو خطأ محض، وصوابه: عبد الله، وقد ذكرته مُطَوَّلًا في (الزَّكاة)، وتكلَّمت على عبد الله بن صالح؛ فانظره، والله أعلم، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ أيضًا هنا لم يسنده.

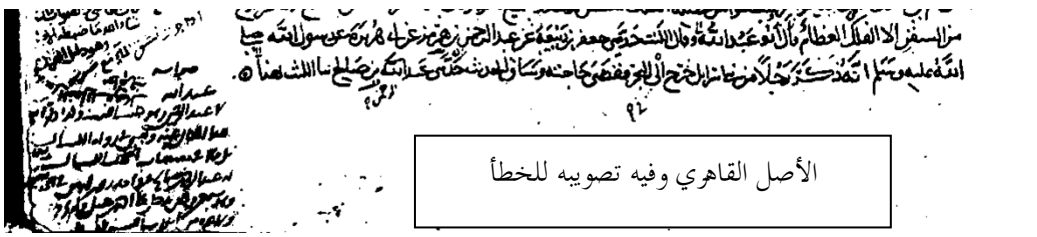

الأصل القاهري وفيه تصويبه للخطأ

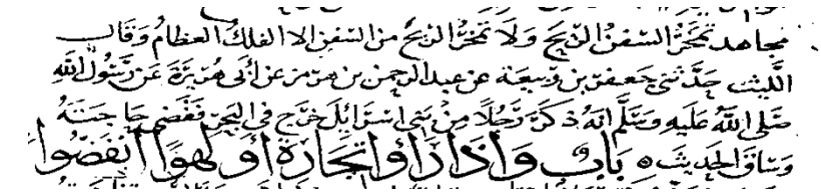

الأصل الدمشقي

وقال في شرح الحديث (٢٠٧٠): قوله: (وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ)، قال: (وفي أصلنا كانت: (ويُحترَف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ثمَّ إنَّها أُصلِحت الآن على البناء للفاعل، وهذه هي الصَّحيحة).

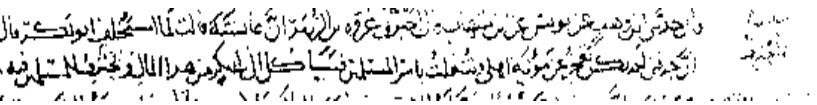

إلا أن «أحترف» فوقها (ش) فهي ليست إصلاحًا، كما بيّنه ابن الحاضريّ في آخر النسخة.

وقال في شرح حديث (٢٢٦٤) قوله: (حَتَّى يُحْرَزَ): قال ابن قرقول: («حتَّى يحزر»: كذا للجرجانيِّ، والقابسيِّ، وعبدوس، وعند الأَصيليِّ للمروزيِّ: «حتَّى يُحرَز»؛ بتأخير الزَّاي، وهو أصوب، وعند النَّسفيِّ: «حتَّى يحزر أو يحرز» على الشَّكِّ، ... وقد طرأ على أصلنا: (يحرَّر)؛ براءين مهملتين هنا، وفيما يأتي بعد، وفي الهامش نسختان، وهما اللَّتان قالهما ابن قرقول، وكذا عمل في الثَّانية، ولم أر لأحد: (يحرَّر)؛ بمهملتين إلَّا ما عُمِل في أصلنا.

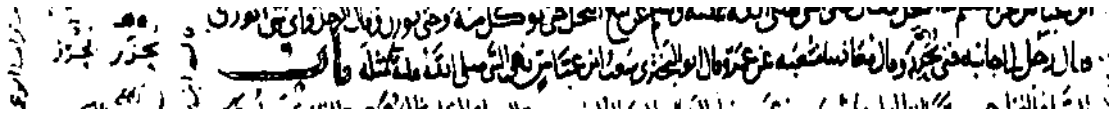

وقال في شرح حديث (١٣٥٠): قوله: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ هي في هامش أصلنا: (أبو هارون)، وكذا هو عند الحُمَيديِّ، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ في الأصل: (وقال أبو هريرة)، وقد كتب شيخُنا الإمامُ كمالُ الدِّين عمرُ بن إبراهيم بن العَجَمي الحلبيُّ: (هارون)، وعَمِلَ عليها: (صح).

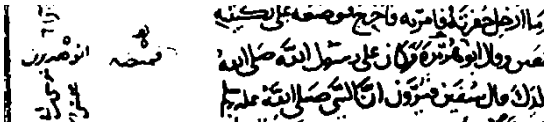

الأصل القاهري

وما في هامش الأصل عليه رمز (٥) وهو رمز رواية أبي ذر، فهي رواية وليست نسخة..

وأما الأصل الدمشقي فلم أقف على الجزء الأول منه إلا أنّ السّلّامي في فرعه المنتسخ منه أصلحها على الصواب، وألحق في الهامش ما كان في الأصل، وعلّق عليها بأنه خطأ ونقل عن برهان الدين الحلبي بيان ذلك:

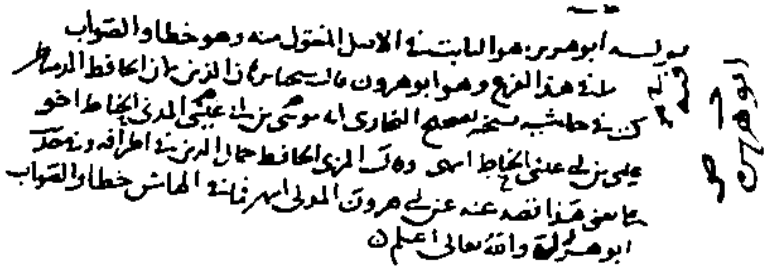

وقال في شرح حديث(٧١٣٩): (واعلم أنَّ هذه المتابعة كُتِب عليها في أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (لا... إلى) في أوَّلها وفي آخرها؛ يعني: أنَّها ساقطةٌ في الأصل زائدةٌ).

وهي في الأصل الدمشقي ل ٢٢٠٩ ب:

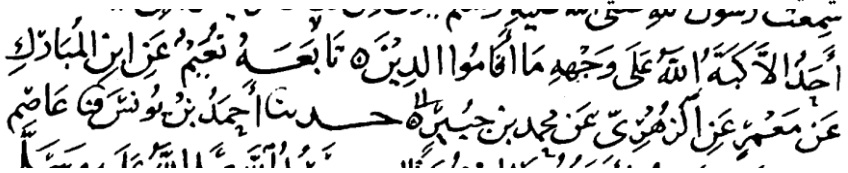

ومما اختلف فيه الأصلان اختلافا مؤثرا ما جاء في حديث (١١٢)، قال: (تنبيه: في أصلنا القاهريِّ: قال أَبُو عَبْد الله: كذا قال أَبُو نعيم، واجعلوا عَلَيَّ الشَّكَّ، فـ(عليَّ): جار ومجرور، و (الشَّكَّ): منصوب مفعول. وفي أصلنا أيضًا: (وغيره يقول: الفيل)؛ يعني: غير أبي نعيم يقول: الفيل؛ يعني: بالفاء وبالمثنَّاة تحت؛ يعني: ولم يشكَّ، وفي أصلنا الدمشقيِّ: (شكَّ أَبُو عَبْد الله)، فالشَّاكُّ في هذه النُّسخة هو البخاريُّ، والله أعلم).

وهذه المسألة لم يتعرض لها الحافظ ابن حجر عند شرح الحديث، والنصّ فيه شيء من الإبهام يتّضح بمراجعة الأصلين.

الأصل القاهري

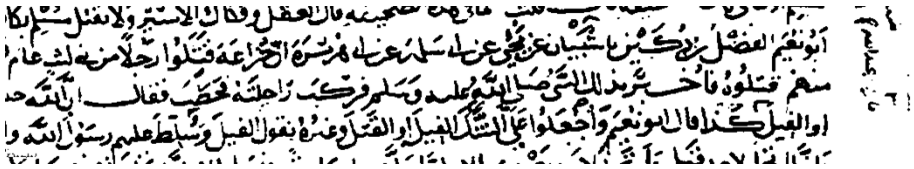

في الأصل الدمشقي

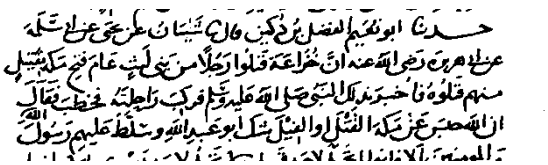

ومع اعتماده على الأصل القاهري إلا أنّه لم يجعله أصلًا مطلقًا، بل ربّما أخّره وقدّم عليه غيره، إذا تبيّن خطأه، ولهذا أمثلة كثيرة منها[1]:

قال في شرح حديث (٣٠٦٤): (وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ): كذا صوابه، ووقع في أصلنا: (سهل بن سعد) وهو خطأ، وقد ضبَّبتُ عليه، وكتبت في الهامش: صوابه (ابن يوسف).

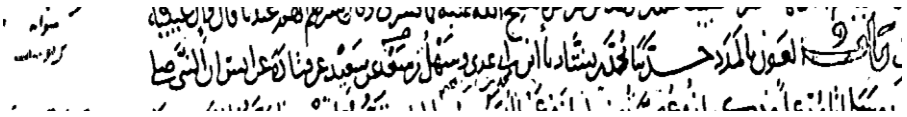

(١) وانظر الأحاديث: ٨٢٨، ١٨٨٣، ١٦٥٨.

وبعض هذه المواضع كان يضبّب عليها في الأصل، ويبين وجه الصواب مما يمكن أن يستفاد منه أيضا في تحقيق الشرح، ومن ذلك:

قال في شرح حديث (١١٣٧): قوله: (أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو سالم بن عبد الله بن عمر، أحد فقهاء التَّابعين، ووقع في أصلنا: (ابن عبيد الله)، وهو خطأ، وقد ضببت أنا عليه، وصوَّبت التَّكبير.

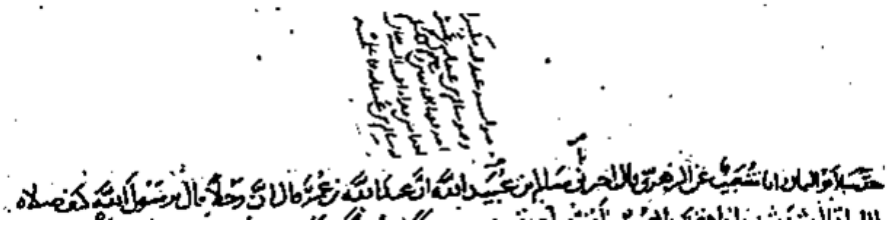

وقال في شرح حديث (٢٣٧٠): (وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرَفَ وَالرَّبَذَةَ): أمَّا (السَّرَف)؛ ففي أصلنا: بالسين المهملة والراء المفتوحتين، وبالفاء، وفي هامش أصلنا: (الشَّرَف)؛ بالشين المعجمة والراء المفتوحتين، وعليها (صح) وعلامة نسخة، وفي نسخة في هامش أصلنا وعليها علامة نسخة الدِّمْيَاطيّ: (السَّرِف)؛ بفتح السِّين المهملة، وكسر الرَّاء، (قال الدِّمْيَاطيّ: كذا عند البخاريِّ بالسِّين المهملة، وهو خطأ، والصَّواب: بالشِّين المعجمة، وفتح الرَّاء، وكذا رواه ابن وهب في «مُوَطَّأيه»[1]، وهو من عمل المدينة، وأمَّا سَرِف؛ فمِن عمل مكَّة على ستَّة أميال منها، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر، ولا تدخله الألف واللَّام، والشَّرِف من جهات المدينة) انتهى، وكذا قال غير الدِّمْيَاطيّ ممَّن تقدَّمَه، وكأنَّه أخذه الدِّمْيَاطيّ من كلام ابن قرقول أو من القاضي عياض، وكانتِ الرِّواية كما قال الدِّمْيَاطيّ ومَن تقدَّمَه، ولكنَّ الناس عملوا الإهمال نسخة لمَّا لم يتيقَّنوه، أو أنَّ أحدًا من الفضلاء صوَّب، فجاء مَنْ بعدَهُ عمله نسخة، أو أنَّ الرُّواة اختلفوا في ذلك، وكيف كان، فالصَّواب: الإعجامُ، لا الإهمال، الإهمال وكسر الرَّاء تصحيفٌ، والله أعلم.

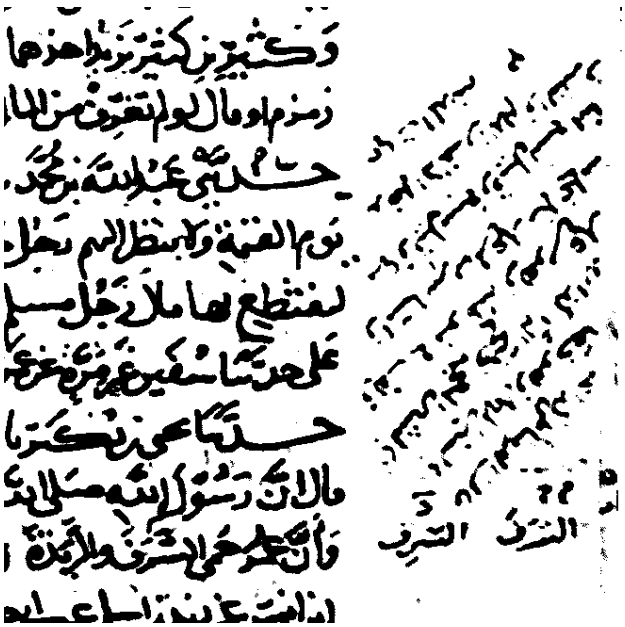

(١) كذا، وكما يظهر في الصورة، فالذي في حاشية «الأصل العراقي» المنقولة عن حاشية الحافظ الدِّمْيَاطيّ «موطئه».

المبحث الرابع: موارده في الكتاب، وطريقته في الإفادة منها

ومعرفة مصادر المؤلفين مهمّة لمن رام خدمة كتابٍ ما، ليتسنّى له مراجعة النقول، وتوثيقها، وتقويم النصّ، والتنبيه على الأوهام. وسيكون الحديث عن مصادر المؤلف، وما استجد له منها، وأثر ذلك في صفة الكتاب ومظهره حتى كاد أن يكون كالمسوّدة، ثم أثر ذلك على المحقِّق، وما يلزمه ليخدم الكتاب، ويخرجه بالمظهر المناسب.

١ ـ وأوّل موارده في الشرح الأصلان القاهري والدمشقي، وما فيهما من رموز النِّساخة عند المحدثين[1]، والحواشي التي عليهما.

وقد صرّح البرهان الحلبي في المقدمة بجملة من المصادر التي اعتمد عليها، وأهمّها:

٢ ـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»، لشيخه الحافظ سِراج الدين ابن الملقِّن، وإذا نقل عنه قال: (قال شيخنا الشَّارح)، قال: وقد قرأتُ عليه من أوَّل شرحه لهذا الكتاب إلى أوَّل (كتاب الجهاد)، ثمَّ ما في الكتاب قد كتبتُه. وقال: وإذا نقلتُ فيه شيئًا عن غيره من مشايخي؛ ميَّزتُه وعيَّنتُه.

٣ ـ «حواشي الدِّمْيَاطيّ» على «البخاريّ»؛ وهو الحافظ شرف الدين أبو محمَّد عبد المؤمن بن خلفٍ الدِّمْيَاطيّ.

٤ ـ «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»، قال: ومَن قلتُ فيه: (قال بعضُهم)؛ فمُرادي صاحبُنا الإمام بدر الدين القاهريُّ الزَّرْكشيُّ في كتابه «التنقيح»، وهو كتابٌ حسنٌ مَليح، غيرَ أنَّ فيه أشياءَ غيرَ صحيحةٍ، وقد وقفتُ منه على نسخةٍ سَقيمةٍ غيرِ مُريحة.

٥ ـ نقل ما يتعلق بتراجم الرجال من «تذهيب التهذيب»، و «ميزان الاعتدال»، كلاهما للحافظ الذهبي مع التنبيه على ما صحّح عليه أو ذكره تمييزًا.

٦ ـ «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، قال: وما نقلتُه فيه عنِ ابن شيخنا البُلقيني؛ فمِن كتابه «المبهمات»، وهو قاضي المسلمين الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن شيخ الإسلام سِراج الدين أبي حفص عُمر بن رِسلان بن نُصير رحمهما الله، فقد كان للخيراتِ داعيًا، ولعلوم الشريعة واعيًا.

٧ ـ «هُدى الساري»، قال: ثمَّ اعلم أنَّ ما فيه عن (حافظٍ عصريّ)، أو عن (بعض حفَّاظ العصر)، أو نحو هاتين العبارتين؛ فهو من قول حافظ هذا العصر العلَّامةِ قاضي المسلمين حافظِ

---

(١) كعلامة تصحيح القراءتين، والضرب، والضبة، واللّحَق، ومعرفة هذه الرموز مهمة خاصّة لمن يشتغل بالمخطوط الحديثي. انظر الأحاديث: (١٧٤١) وفيه استعمال اصطلاح (معًا)، و(١٧٦٦) وفيه استعمال (لا)، (إلى) للضرب، وفي شرح حديث (٥٦٥١) كتب ثلاثة أسطر في تمييز راوٍ مهمل، ثم كتب في أوّلها (لا) وفي آخرها (إلى)، وألحق في الهامش جملة بعدها (صح)، يريد إبطال الكلام الأول وإثبات الثاني مكانه، وأمّا اللّحَق فلا يكاد تخلو منه صفحة.

الإسلام شهابِ الدين ابنِ حَجَرٍ، من كتابه الذي هو كالمدخلِ إلى «شرح البخاريِّ» له، أعانَه الله على إكمال الشرح.

وغيرها من المصادر كثير إلا أنّ جلّ كتابه بناه على هذه المصادر.[1]

ومن قلّب صفحات الكتاب فسيدرك سريعًا حرص الشارح على تسمية من ينقل عنهم، وخَتْم كلامهم بكلمة (انتهى)، وهذه ميزة يمتاز بها عن كثير من الشروح، فإن من أشقّ ما يعانيه من يحقق الكتب التي تكثر من النقل تحديد نهاية الأقوال ـ خاصة إذا كانت المصادر بعيدة أو مفقودة، أو كان النقل بالمعنى ـ مما يؤدي إلى ترك الكلام محتمِلًا أو إلى تداخل الأقوال في بعضها، ونسبة القول إلى غير قائله.

ومع هذه الميزة التي امتاز بها الشارح، إلا أنّه بممارسة الشرح ومقابلته على موارده ظهرت إشكالات وصعوبات كان سببها ميزة أخرى امتاز بها المؤلف، ألا وهي إعادته النظر في الكتاب، وتنقيحَه، والزيادةَ عليه حتى بات كالمسوّدة، وإكثاره من استعمال (اللّحَق)، وألفاظٍ نحو (انتهى) و (تقدم في الأعلى).

وفي مثل هذه الحالة على المحقِّق أن يدرس الظواهر التي يلاحظها في الكتاب، سواء كانت متعلقة بطريقة التأليف أو متعلّقة بالنّساخة وخوارج النصّ، وأن يفهمها قبل الشروع في خدمة الكتاب الخدمة التفصيلية، والسبيل إلى هذا الفهم تتبّع تلك الظواهر، والمقارنة بين المتشابهات منها في الكتاب من جهة، والمقارنة بينها وبين مواردها ـ إن كانت لها موارد ـ من جهة أخرى.

وسأقف مع جملة من الظواهر المرتبطة بموارده من جهة، وبمظهر المخطوط العامّ من جهة أخرى.

---

(١) كُتبت عدة رسائل ماجستير في تحقيق الكتاب في جامعة أم القرى، وقد ذكر الباحثون له مصادر في غالب فروع العلم، ولعل مجموع ما ذكروه يزيد عن (٢٠٠) مصدر.

أولا: ما يتعلق بموارده في الكتاب:

أ- النقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني:

وقد صرّح بأنّه ينقل من الكتاب الذي هو كالمقدمة للشرح، ولو راعينا مظهر الصفحة لوجدنا هذا الكلام ملحقًا بالمقدمة، وهذا يفيدنا علاوةً على كونه أحد موارده في الكتاب أنّ ما ينقله عن الحافظ ابن حجر هو مما زاده على أصل الكتاب، ويمكن أن يكون هذا محلّ دراسة لأثر الحافظ ابن حجر في تأليف الكتاب.

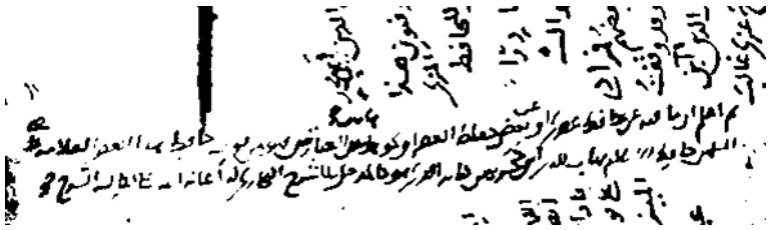

وكون هذه الزيادات ملحقةً على أصل الكتاب غير مستغرب فإنّه أنهى تبييض الكتاب سنة (٨٢٥)، ورحل إليه الحافظ ابن حجر سنة (٨٣٦)، أي بعد تبييض الكتاب بإحدى عشرة سنة، ولم يُحضِر الحافظ معه من الشرح سوى كراريس. ومن هنا فإنّ معظم ما ينقله عن الحافظ ابن حجر مأخوذ من المقدمة، وهو ملحق على هامش الكتاب.[1]

ب- النقل عن الحافظ الذهبي:

نصّ على أنّه ينقل ما يتعلق بتراجم الرواة من «التذهيب» و «الميزان» للحافظ الذهبي، إلا أنّني وجدت أنّه يعتمد على «الكاشف» كثيرًا، وينقل عنه دون تصرّف، ومن الأمثلة على ذلك:

ترجمة أبي الوليد الطيالسي في شرح الحديث (١٠٧)، قال: هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، الحافظ، عن هشام الدستوائيِّ وشعبة، وعنه: البخاريُّ وأبو داود وابن الضُّريس. قال أحمد: هو

(١) ومع هذا ففي الشرح أشياء ألحقها وهي في «فتح الباري» كما في شرح الباب قبل ح (٢١٩٢)، وشرح الأحاديث: (٣٧٣٧، ٥٣٣٢، ٥٥٩٠)، وتوجد مواضع في أصل الشرح كما جاء في شرح الحديث (٢٠٠٣)، ويوجد فيه ما ليس فيهما، ففي شرح حديث (٦٦٠٨) نقل جوابه على سؤال سأله أيّاه ابنه أبو ذر، وفي شرح حديث (٧١٣٩) نقل عن تعليقه على حاشية لشيخه البُلقيني، لكنّه لم يقل إن تعليقه كان مكتوبًا، بل قد يكون مما أخذه عنه شفاهًا، وفي حديث (٥٨٨٨) نقل تعقّبًا له على جلال الدين البلقيني، قال فيه: (كتب بعض الحفاظ المتأخرين)، وما نقله عنه ليس في الفتح ومقدمته، فيمكن أن يكون كتبه على نسخة البرهان أو على ورقة مثلًا. ومن المفيد هنا في صنعة التَّحقيق المقارنة بين المواضع التي أشار فيها أحدهما للآخر كما في هذا الحديث، وكما في شرح حديث (٥٣٧٤) عند قوله: (وعن أبي حازم).

اليوم شيخ الإسلام. وقال أَبُو زرعة: كان إمامًا في زمانه. وقال أَبُو حاتم: إمام فقيه حافظ، ما رأيت في يده كتابًا قطُّ. مات سنة ٢٢٧، وله ٩٤ سنة، أخرج له «ع»، ذكره صاحب «الميزان» تمييزًا.

وهذه الترجمة إلى قوله: (أخرج له «ع») هي نصّ ما في «الكاشف»، وهنا يلزم المحقِّق أن يقارن الترجمة ويوثّقها منه ابتداءً، ولا يصحّ أن يتجاوزه إلى غيره من المصادر ،وإن كانت للحافظ الذهبي.

ج ـ حواشي شرف الدين الدِّمْيَاطيّ:

وهو ممن أكثر النقل عنه جدًا، وقد عُلم مما سبق أنّه ينقل عنه بواسطة «الأصل القاهري»، ومن لم يطّلع عل هذا الأصل، ويقارن بينهما، فسيظن أنه ينقل عنها بلا واسطة، أو أنّه ينقل عنه بواسطة «التوضيح» مثلًا، وسيفوته مصدر هامّ من مصادر تقويم النصّ وضبطه.

ثانيًا: ما يتعلق بالنِّسَاخَة:

أ ـ اللّحَق:

واللّحَق ـ بالتحريك ـ هو: أن يُخرجِ من المكان الذي يريد الزيادة فيه خطًّا صغيرًا، ويميله جهة الهامش التي سيكتب فيه، ثم يختم الكلام بـ(صح) علامة على أن الزيادة من الأصل، وهي صحيحة لفظًا ومعنى.[1] وقد نبّه العلماء إلى طريقة اللّحَق، والجهة التي يكون إليها، وأنه يكتب نازلًا لا صاعدًا

ومن عادة البرهان الحلبي أنّه إذا انتهى تعليقه على الموضع الذي يشرحه من الصحيح رسم دائرة إيذانًا بانتهاء الكلام، ثم يبتدئ من أوّل السطر الكلام على الموضع الجديد، فإذا أراد أن يلحق شيئًا، وكان موضعه آخر الكلام؛ مدّ خطًّا مقوّسًا من قبل الدائرة إلى ما بعدها، ثم أكمل الكلام باقي السطر، وإن كان موضع اللّحَق وسط الكلام مدّ الخط من وسط الكلام إلى الجهة التي سيكتب فيها اللّحَق.

وكتاب «التلقيح» كثير الإلحاقات جدًا، وقد أدّت هذه الإلحاقات إلى عدة صعوبات:

١ ـ توالي الإلحاقات وصعوبة تحديد مكانها.

فقد تكثر الإلحاقات وتتوالى فيحصل بينها تداخل، ويجد القارئ صعوبة في تحديد اللّحَق المقصود، فعلى القارئ أن يتأنّي في مثل هذه المواضع لئلا يُلحق كلامًا في غير مكانه.

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٣.

قال في شرح حديث (٧٥١٧) :قوله: (**فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ**): الأكثر: (فَوَعَيْتُ)؛ أي: حفظت، قال في «المطالع»: الوَعْيُ: الحفظ للشيء، ووَعَيت العلم وأوعيته: حفظته، وجمعته، وقال في «الأفعال»: وَعَيت العلمَ: حفظته، ووَعَتِ الأذنُ: سَمِعَتْ، وأوعى المالَ: جمعه في الوعاء. انتهى، وكما في «الأفعال» ـ وليس مرادُه «أفعال» ابن القطَّاع، ولا ابن القوطيَّة، وسأذكر كلامَ ابن القطَّاع ولكنّه ـ في «صحاح الجوهريِّ»، والذي في «أفعال ابن القطَّاع»: (وأَوعَيت العلم؛ مثل: وَعَيته)؛ فهو موافقٌ لِما في «المطالع»، لا لِما في «الأفعال» التي أشار إليها، والله أعلم.

وأصل الكلام: وكما في «أفعال ابن القطاع» في «صحاح الجوهري»، ثم لما تبيّن له أنّه ليس فيه، استدرك بأنّه ليس فيه، ولا في كتاب ابن القوطيّة، لكنّه في «الأفعال» الذي ذكره الجوهري في الصحاح، ثم ألحق ما في كتاب ابن القطاع، وأنه موافق لما في المطالع لا لما في «الأفعال»، فلما تكرر لفظ «الأفعال» زاد: (التي أشار إليها) ليتضح مراده. فيكون قد ألحق بالكلام استدراكًا، ثم ألحق زيادة، وزيادة على الزيادة، مما يصعّب تحديد مواضع الزيادة.

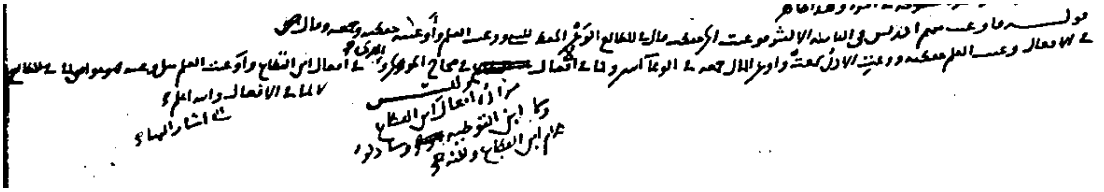

٢ ـ وقوع الاضطراب في سياق الكلام.

قال في شرح حديث (٤٤٢٤): قوله: (**أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ**): (عظيم البَحْرين): هو المنذر بن ساوَى كما تَقَدَّم،* وهو المنذر بن ساوَى التميميُّ الداريُّ ـ لعله: الدارميُّ ـ صاحب البَحْرين)، ثم ألحق في أثنائه كلاما طويلا بعد (كما تقدم) وهو: (ـ وساوَى بفتح الواو، كذا أحفظه، ورأيت عن الحافظ قطب الدين الحلبيِّ ما لفظه: بكسر الواو، كذا رأيت بخطِّ شيخنا الرضيِّ الشاطبيِّ، وقال: ذكره عياض في «التنبيهات» ابن الأخنس بن بيان بن عمرو بن عبد الله بن زيد بن عبد الله بن دارم الدارميُّ، صاحب البَحْرين، الأسبذيُّ؛ بالباء الموحَّدة، والذال المعجمة: نسبة إلى إسبذ؛ قرية بهجر، كانوا ينزلون بها، وقيل: فرس كانوا يعبدونه، وقيل: اسم رجل بالفارسيَّة، ويقال له: العبديُّ؛ منسوب إلى عبد الله بن دارم، انتهى ـ)، وإذا قرئ الكلام بعد الزيادة فأوّله مستقيم، وما بعد موضع اللّحَق يستشكله القارئ لما حصل فيه من التكرار، وقوله: (انتهى) يعود لكلام القطب الحلبي (المورد العذب الهني ٢/٣٠٢-٣٠٣).

ومثله ما في شرح حديث (١٠٧) حيث استطرد بعد شرح الحديث فذكر ما يستحضره من الأحاديث التي حُكم بتواترها ومما قاله: (... وقد رأيت ادِّعاء التواتر في أحاديث كثيرة * لا تحضرني الآن، ولكن ذكرت لك منها ما أستحضره الآن، والله أعلم)، وألحق بعد كلمة (كثيرة)

قوله: (في غير كلام الأربعة الذين ذكرتهم أوَّلًا كما ذكر الحاكم في «المستدرك» قال ما لفظه: (تواترت الأخبار: أنَّ رسول الله ﷺ ولد مختونًا مسرورًا)، وقد تعقَّبه في ذلك الحافظ الذَّهبيُّ في تلخيصه للمستدرك، فقال: (ما أعلم صحَّة ذلك، فكيف متواترًا ؟!) انتهى، وقد ذكرت مسألة: هل ولد عليه السَّلام مختونًا أم لا؟ مطوَّلة في تعليقي على «سيرة ابن سيِّد الناس»؛ فانظر ذلك إن أردته. صح)، وأنت بصير بأن أوّل الكلام ملائم لما قبله، وأما آخره (فانظر ذلك إن أردته لا تحضرني الآن) فقلق.

والمناسب للمحقّق في مثل هذه المواضع، وقد اطلع على حقيقة الحال، أن يستعمل علامات الترقيم المناسبة كأن يجعل اللّحَق بين معترضتين، وأن ينبّه عليها، لئلا يستشكل القارئ الكلام، ثم تذهب به الظنون ويبحث في رفعه.

٣ـ اللّحَق في أثناء الكلام المنقول.

تقدّم أن من عادة المؤلف أن يقول عند تمام النقل (انتهى) إلا أنه قد يُلحق في أثناء الكلام المنقول زيادة ليست منه، فإذا ما قوبل على مصدره وجد بينهما تغاير ! وهذا يشكل على القارئ الذي لم يعرف حقيق الحال.

جاء في ترجمة سويد بن غَفَلة في شرح حديث (٢٤٢٦): هو بفتح الغين المعجمة والفاء، الحنفيُّ، أبو أميَّة، الجعفيُّ، وُلِد عام الفيل، وأسلم في حياته عليه الصَّلاة والسَّلام، قدم المدينة حين دفنوا النَّبيَّ ﷺ، وقد رُوِي: أنَّه رأى وصَحِب. انتهى. وسمع أبا بكر وعدَّةً، وعنه: سلمة بن كُهَيل وعَبْدة بن أبي لبابة، ثقة إمام زاهد قوَّام، تُوُفِّيَ سنة (٨١)، أخرج له (ع)، وقيل في وفاته غيرُ ما ذكرت.

وهذا السياق فيه إشكالان حيث اندرجت كلمة (انتهى) في أثناء الكلام، ولم يعزُ الكلام إلى قائل.

ويرتفع الإشكال بالرجوع إلى نسخة المؤلف، ومعرفة أصل الكلام واللّحَق الذي فيه، ومعرفة المصدر المنقول عنه حيث لم يصرّح به، إلا أنّ سياق الترجمة يشبه أسلوب الذهبي في «الكاشف»، وهو منه (ت ٢١٩٧)، وأصل الكلام فيه: (هو بفتح الغين المعجمة والفاء، الحنفيُّ، أبو أميَّة، الجعفيُّ، وُلِد عام الفيل، [وأسلم في حياته عليه الصَّلاة والسَّلام]، قدم المدينة حين دفنوا النَّبيَّ ﷺ، [وقد رُوِي: أنَّه رأى وصَحِب، انتهى]، وسمع أبا بكر وعدَّةً، وعنه: سلمة بن كُهَيل وعَبْدة بن أبي لبابة، ثقة إمام زاهد قوَّام، تُوُفِّيَ سنة (٨١)، أخرج له (ع). وقيل في وفاته غيرُ ما ذكرت)، وما بين المعقوفتين لحَق على أصل الترجمة، فعلى المحقِّق أن يضع (نقطة) بعد (ع)، ليعرف القارئ

منتهى الكلام المنقول، ويضع حاشية يعزو فيها الترجمة «للكاشف» ابتداء، وينبه على ما ألحق بها.

وقد رجعت في هذا الموضع إلى فرع عن نسخة المؤلف عليها خطّه (٦٩ أ) لأنظر إن كان غيّر في مثل هذه المواضع، فوجدت الكلام على ما هو لم يتغيّر.

وليس هذا الموضع فردًا في الكتاب، لكنّه متكرّر في التراجم التي يأخذها من «الكاشف»، ثم يلحق بها زيادات، كما في ترجمة ابن أخي الزهري في شرح حديث (٢٧).

ب ـ استعماله كلمة (أعلاه).

ويريد بها الإشارة إلى كلام متقدم في الصفحة ذاتها، وعادة المؤلفين أن يحيلوا إلى موضع متقدم، دون مراعاة للصفحة التي فيها الكلام، فإنّ الكتاب إذا انتسخ تغيرت مواضع الكلام فيه؛ فلا يكون لكلمة (أعلاة) معنىً ذا بال، بل قد يثير استشكالًا، وقد أكثر برهان الدين الحلبي من استعمالها في كتابه، حتى بلغ عددها بالبحث (١٢٣٥) مرة، وعدد لوحات الكتاب (١٩٤٠) صفحة تقريبًا جدًا، ولهذه الكثرة التي لا يكاد يخطئها ناظر أكتفي بمثال واحد:

قال الإمام البخاري: (٧١٣٩) ***حَدَّثنا*** أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: كان محمد بن جُبير بن مُطعم يحدّث: أنّه بلغ معاوية ـ وهو عنده في وفد من قريش ـ أن عبد الله بن عمرو يحدّث: أنه سيكون ملك من قحطان ...

تابعه نُعيم، عن ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن محمد بن جُبير.

قال البرهان في شرح الحديث: (رأيت بخط شيخ الإسلام شيخنا البُلقيني، قال: هذا الحديث إسناده منقطع، فإن الزهري إذا قال: (كان فلان يحدث)؛ فليس هو بسماع، ذكر ذلك الحافظ صالح بن محمد الأسدي في حديث الزهري هذا، قال الحافظ الأسدي: ...)، ونقل كلامًا طويلًا، ثم قال: (وقال بعض حفّاظ هذا العصر على هذه الحاشية ما لفظه: قلت: الكلام في نُعيم هذا مفرّع على تفرده بهذا الخبر، والواقع أن البخاري أخرجه من غير طريقه، وفي بعض طرقه التصريح بالسماع، كذا وقع عند الإسماعيلي؛ فتطلب حاشية شيخ الإسلام، انتهى).

وقال في شرح المتابعة: (ورأيت بخط شيخنا البُلقيني ما نصه: فائدة: قوله: (تابعه نُعيم) لا يظهر؛ لأن السند السابق منقطع، كما تقدم، فتكون المتابعة على الانقطاع، وهذا لا يفيد، والعنعنة المذكورة من حديث نُعيم لا انقطاع فيها، فأين المتابعة؟! وكان ينبغي للبخاري أن يقول: رواه نعيم عن ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن محمد بن جبير، انتهت. وقد تقدم ذلك بأطول من هذا أعلاه، وقد كتب عليه بعض حفاظ العصر: هذا الاعتراض أسقط من الأول، انتهى. يعني بالأوّل: ما ذكرته في الحاشية أعلاه، والله أعلم).

ومن يقرأ الكلام هكذا، يمكن أن يفهم أن (أعلاه) بمعنى السابق، وأنه يقصد أن هذا الكلام تقدم بأطول منه في موضع آخر، والقارئ للكتاب لا يعرف ما الحاشية السابقة؟ والكتاب بين يديه لا حواشي فيه !والكلام السابق ـ على طوله ـ مما ألحقه في الحاشية على أصل الكتاب، وقوله (أعلاه) يشير إلى ما هو مكتوب في الصفحة ذاتها، حيث ألحق في أعلى الصفحة ما يتعلق بالانقطاع، وألحق في وسطها ما يتعلق بلفظ المتابعة.[1]

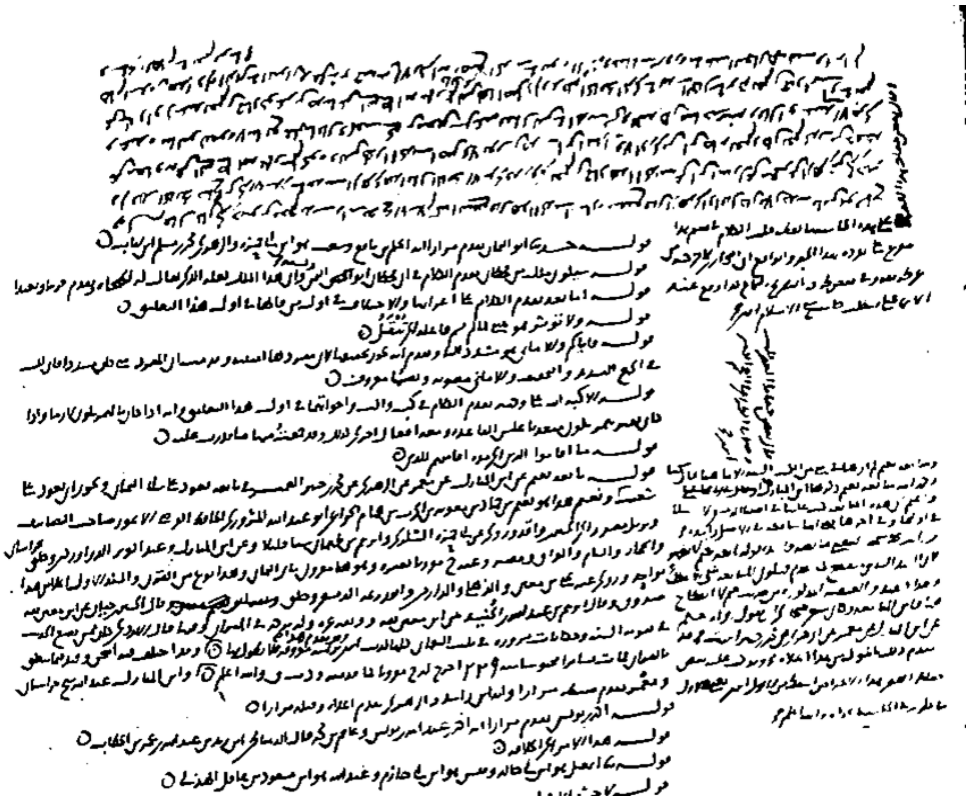

(١) واخترت هذا المثال لأشير إلى فائدة أخرى، وهي أنّه نقل هذا الكلام عن حاشية لشيخ الإسلام البُلقيني، ونقل تعقب ابن حجر عليه، وليس في الفتح أو مقدمته شيء من ذلك، سوى قول الحافظ صالح جزرة، وتعقب الحافظ البيهقي عليه.

ج ـ استعماله كلمة (انتهى).

وهي كلمة تدل على انتهاء القول المحكي أو المنقول، وقد أكثر البرهان منها جدًا، وبلغت المرات التي استعملها في الكتاب (٣٦١٥) مرة، وأحيانًا يقول: (انتهى لفظ...)، (قال ... ما لفظه)، أو يقول: (ملخّص)، (انتهى ببعض اختصار)، ونحو ذلك.

وقد أنعمت النظر في مواضع شتى مما يقول فيها: (انتهى)؛ فظهر لي أنه يستعملها على أوجه متعددة:

١ ـ يستعملها عقب كلام لم يبتدئه بما يدلّ على أنه كلام منقول، كما تقدم قريبًا في نقله عن «الكاشف»، ويستعمله عادة في النقل من المصادر التي اعتمد عليها، وأكثر من النقل عنها، فهو عادة لا يصرّح بها إلا إذا أراد أن يبرز القائل ليتميز عن غيره من الأقوال، أو إذا أراد أن يتعقّبه.

٢ ـ يستعملها مع التصريح بالنقل، فيقول: (قال فلان)، ويختم النقل بقوله: (انتهى)، لكن النقل قد يكون بالنصّ، وقد يكون بالمعنى، فيكون غرضه أن يبين منتهى الكلام؛ لئلا يختلط بغيره من الكلام، ولذا نجده ينصّ أحيانًا أن النقل (انتهى لفظه بحروفه).

٣ ـ يستعمله في اللّحَق، ويريد بها تمام اللّحَق، بمثابة النقطة؛ ليعود إلى أصل الكلام.

ولهذا فعلى المحقِّق أن يوسّع دائرة بحثه في المصادر ليعرف نوع الاستعمال، وهل النقل باللفظ أو بالمعنى، ثم إن كان بالمعنى فعليه أن يتأكد من سلامة المعنى المحكي.

وهذه أمثلة لما سبق:

قال في شرح حديث (١٢٢): قوله: (**فَجَاءَ عُصْفُورٌ**): عن بعضهم: أنَّه الصُّرَد، انتهى.

وهذا الكلام من أصل الشرح وليس لحقًا، وأبهم قائله، وقال بعده: (انتهى)، فالكلام من أحد المصادر التي اعتمدها، وهو «التنقيح» للزركشي، ولفظه: (ذكر بعضهم أنَّه الصُّرَد)، فأبهم القائل تبعًا للمصدر الذي نقله عنه.

وقال في شرح حديث (١٢٨) في عدّ أرداف النبي ﷺ: وقال شيخنا الشَّارح في «كتاب اللِّباس» من شرح هذا الكتاب: منهم ـ يعني من الأرداف ـ: أولاد العبَّاس، وعبد الله بن جعفر، وأبو هريرة، وقيس بن سعد بن عبادة، وصفيَّة، وأم صُبَيَّة الجهنيَّة، انتهى. فأولاد العبَّاس ستَّة رجال من أمِّ الفضل، وإنْ أراد أولاده كلَّهم؛ فعشرة بتمَّام، وقد اختُلِف في صحبته، وله رؤية، فيحرَّر ما أراد، انتهى. وعقبة بن عامر، وقد رأيته في مصنَّفٍ لبعض الشافعيَّة استدركه على الأرداف ...).

فبعد أن نقل كلام شيخه، ذكر ما يدخله من الاحتمال، وختمه بكلمة (انتهى)، ليرجع إلى استكمال ذِكْر من ورد أنّهم من أرداف النبي ﷺ، والكلام كلّه من أصل الشرح لا لحَق فيه.

وقال في شرح حديث (١٧٥٨): قوله: (حَدَّثَنَا حمَّاد): هذا هو حمَّاد بن زيد، الإمام، تقدَّم، وقد تقدَّم مرارًا أنَّ عارمًا إذا أطلق حمَّادًا أو أطلقه سليمان بن حرب؛ فهو ابن زيد، وإن أطلقه التَّبوذَكِيُّ أو عفَّان أو الحجَّاج بن منهال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هُدبة بن خالد، انتهى. وكذا تقدَّم (أيُّوب): أنَّه ابن أبي تميمة السَّختيانيُّ).

وقوله: (انتهى) إشارة إلى انتهاء اللّحَق، فبعد أن كتب ما تحته خط في الهامش، كتب: (انتهى. صح).

ونقل في شرح حديث (٩٠) في بيان المبهم في الحديث، فقال: قال ابن شيخنا البُلقيني في «مبهماته»: لَمْ يُرَ هذا مبيَّنًا، يعني: هذا الإمام المشار إليه هنا، لكن في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» ما يدلُّ على أنَّ الإمامَ أُبيُّ بن كعب، وسنبسطه في بابه، وقد ذكر في حديث معاذ: «فانصرف رجل»، فذكر الخلاف فيه، وسأذكره في حديث إمامة معاذ. انتهى.

وأصل الكلام لجلال الدين البُلقيني، أدرج فيه البرهان الحلبي جملة بيانية، ثم عقّبه بأنّه ذكره في موضع آخر، ثم قال: (انتهى) يعني الكلام في المسألة.

وعلى ما سبق فيكون تنسيق الكلام على النحو الآتي: قال ابن شيخنا البُلقيني في «مبهماته»: (لَمْ يُرَ هذا مبيَّنًا ــ يعني: هذا الإمام المشار إليه هنا ــ لكن في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» ما يدلُّ على أنَّ الإمامَ أُبيُّ بن كعب، وسنبسطه في بابه)، وقد ذكر في حديث معاذ: «فانصرف رجل»، فذكر الخلاف فيه، وسأذكره في حديث إمامة معاذ. انتهى.

د ـ استعمال الدائرة:

وهي بمثابة النقطة، يستعملها عند تمام الكلام على القول المشروح، كما يستعملها عند تمام اللّحَق أحيانًا، وقد تقدمت الإشارة إليها عند الحديث على اللّحَق.

المبحث الخامس: تقويم النصّ، وضبطه، وإخراجه:

وهذه ثمرة جميع ما سبق من فهم شخصية المؤلف، ومقصده في كتابه، وطريقته فيه، وموارده، وكيف أثّر ذلك في الكتاب شكلًا ومضمونًا، بحيث يخرج المحقِّق الكتاب ويحليه بعلامات الترقيم والتعليقات التي تكشف عن مراد المؤلف، وتعكس ما رآه المحقِّق من الجوانب المؤثرة في المعنى.

والغرض هنا التذكير بجملة أمور قد تغيب عن المحقِّق، ولها أمثلتها في كتاب «التلقيح».

١ـ مقابلة النصّ على مصادره التي نقل منها.

وهذا أمر ضروري، وقد كفانا الشارح مؤنة التنقيب عن مصادره، فصرّح بذكرها في المقدمة، وقد سبقت معنا نكات عُرفت بالمقابلة على المصادر، وتكون مهمة المقابلة أصعب حينما لا يصرّح بمصدره، أو حينما يكون المصدر حاشية له أو لغيره على أحد الكتب.

ومن المصادر التي قد لا يتنبّه لها المحقِّق نسخ المؤلف من الكتب التي يعزو إليها، فقد تكون عليها حواشٍ له أو لغيره ينقل منها كما تقدمت الإشارة إليه، ومثاله أيضًا ما ذكره في شرح حديث (١١٥) حيث قال: تنبيه: وقع في بعض نسخ «الكاشف» وكذا وقع في «التَّذهيب» كلاهما للذهبيِّ: أنَّها زوجة المقداد، وليس ذلك بصواب، وفي «التَّهذيب»: زوجة معبد بن المقداد. ثمَّ إنِّي راجعت نسخة من «الكاشف» صحيحة مقروءة؛ فوجدتها قد خُرِّج فيها على الهامش بعد (زوجة): (معبد بن)، وصحَّح عليه، وهذه النُّسخة مقروءة على الحافظ تقيِّ الدِّين بن رافع، وهذا هو الصَّواب...

وهذا التنبيه والحاشية نقله على هامش نسخته من «الكاشف»، وكتب نحو ما قاله هنا، ثم قال بعده: وصحّح عليه على أنه من الأصل، فغيره غلط، والله أعلم ا.هـ. والجمع بين هذين الموضعين أفادنا قيمة النسخة التي صُحّح عليها، وأن هذه الزيادة ساقطة من كثير من نسخ الكتاب، فلا يعوّل على سقوطها منها.

ومن فوائد المقابلة اكتشاف الوهَم، فإن المؤلف مهما بلغ من التحري والضبط؛ إلا أنّه كغيره يقع له السهو والوَهَم، وقد وقفت على شيء مستغرَب من ذلك، أذكره ليكون عنوانًا على ما عداه:

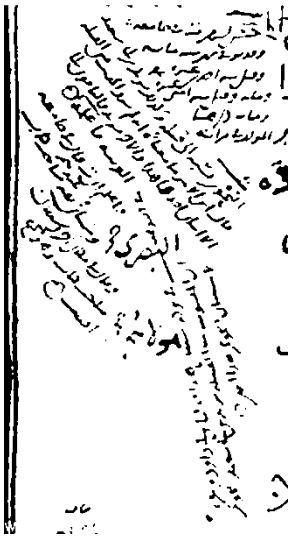

ترجم في شرح حديث (١١٢) لشيبان النّحْوي نقلًا من «الكاشف» على عادته، ثم تكلّم عن النسبة، ومما قاله: وفي «التذهيب» أيضًا للذَّهبيِّ في ترجمة شيبان هذا، قال ابن أبي داود وغيره: إنَّ المنسوب إلى القبيلة: يزيد بن أبي سعيد النحويُّ لا شيبان هذا. انتهى، وكذا في «الكاشف» كلام ابن أبي داود وغيرِه لا الأوَّل.

والذي يلفت الانتباه أنه بعدما نقل ترجمته من «الكاشف» عزا إليه كلامًا حول النسبة، ليس في الكلام الذي نقله قبلُ، وسياقه مما يُستغرب وجوده في «الكاشف»، وبعد الرجوع إلى نسخة البرهان من «الكاشف» تبيّن أن الكلام من حاشيته هو على «الكاشف»، وليس من أصل الكتاب كما هو ظاهر في الصورة (ل ٥٩ أ).

وقال في شرح حديث (١٢٢): قوله: (**فَجَاءَ عُصْفُورٌ**): عن بعضهم: أنَّه الصُّرَد. انتهى، والصُّرَد: على وزن (الجُعَل)؛ وهو طائر فوق العصفور، قاله اللَّيث. وعن النضر بن شميل: أنَّه طائر أبقع، ضخم المنقار، له بُرش عظيم. يعني: أصابعه عظيمة، وفي الصُّرَد كلام غير هذا، والله أعلم.

هكذا قال: (بُرش)، وكذلك هي في فرع عن نسخة المؤلف عليها خطّه، والذي يظهر أنّها مصحّفة من (بُرثن) ـ وهو المخلب ـ كما في مصادر اللغة، وأما البُرش، فله عدّة معانٍ تدور حول الألوان ولا علاقة له بالأحجام.

ونقل في شرح حديث (٢٠٠٣) عن الحافظ ابن حجر كلامًا ذكره في أصل الشرح، عند قوله: عن حُميد بن عبد الرحمن (أنّه سمع معاوية بن أبي سفيان ﷺ يوم عاشوراء عامَ حجَّ، على المنبر) الحديث.

قال في الشرح: (قال بعض حُفَّاظ العصر في هذا المكان: صوابه: أنَّه قاله سنة أربع وأربعين، أوَّل حجَّة حجَّها بعد أن استُخلِف؛ ذكر ذلك أبو جعفر الطَّبريُّ في «تاريخه الكبير»، انتهى).

ذكر الحافظ هذا عند شرحه للحديث في «فتح الباري»، إلا أنّه وقع في النقل اختصار وتغيير، والذي في «الفتح»: (وكأنه تأخّر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء، وذكر أبو جعفر الطبري: أن أوّل حجّة حجّها معاوية بعد أن استخلف، كانت في سنة أربع وأربعين، وآخر حجّة حجّها سنة سبع وخمسين. والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجّة الأخيرة)، فالطبري أرّخ لزمن حجّه، ولم يتعرّض لتحديد زمن الحجّة المذكورة في الرواية، واستظهر الحافظ أنّها الأخيرة منهما، وهذا كله على خلاف ما نقله البرهان عنه، ولا أدري إن كان للحافظ كلام على هذا الموضع في كتاب آخر، والأظهر أنه نقله على المعنى، فوهم فيه، خاصّة وأن الكلام هكذا في الإبرازتين الأولى والثاني للفتح، الله تعالى أعلم.

٢ـ عدم المسارعة إلى التوهيم بناء على ما في المطبوعات.

والمطبوعات تتقاوت تفاوتًا كبيرًا في إتقانها، وقد تتعدد روايات الكتاب الواحد ونسخه، وحينئذ لا يجوز الحكم بوَهم الشارح ابتداءً إذا كان ضابطًا متقنًا، وكان يعتمد على نسخ موثوقة من الكتب. وبالنسبة للبرهان الحلبي فإنه ينبّه إن كان نقله من نسخة سقيمة، كما يصف النسخ المتقنة التي كان يعتمد عليها، وما كان منها بخطوط أصحابها.(١)

ومن الأمثلة المستغربة على مثل هذه المسارعة، ما وقع لأحد الباحثين عند قوله في شرح الحديث (٥٦٥٢): وقال بعض حفاظ المصريين بعد أن ذكر أنها أمّ زُفر، وأن أبا موسى سماها في «الذيل» سُعيرة بالمهملات. حيث كتب الباحث مكان «الذيل»: «الدلائل»، وعلّق عليها بقوله: (في المخطوط: «الذيل»، والتصويب من فتح الباري ٣٢٨/١. ا. هـ.)، والذي في «التلقيح» هو الصحيح، والكلمة على الصواب في مخطوطة «هدى الساري»، و«فتح الباري» عند شرح الحديث، وكلُّ ما في الأمر أنّها تصحّفت في المطبوع من «المقدمة».

٣ـ التوثيق.

وهذا لا يكون إلا بعد مراجعة نصوص الكتاب على مصادره، إلا أنّ من مزالق المحقِّقين تجاوز مصادر المؤلف في التوثيق، أو معاملتها كسائر المصادر، فيوثق المحقِّق النصّ من مصادر لا حاجة، ويزداد الأمر غرابة حينما يوثق المحقِّق من مصادر متأخرة عنه! كأن يحيل في تراجم الرواة في كتاب «التلقيح» إلى «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب»، أو أن يعزو إلى «فتح الباري» ويتجاوز «هدى الساري».

كما أن على المحقِّق أن يكتشف أنواع النقل من المصادر، والمصادر التي نقل منها ولم يصرّح بها، ويميّز بين المنقول بالنص أو بالمعنى، وينبّه على ما وقع فيه وهم.

٤ـ مراعاة منهج الشارح في العزو.

فإن كان للشارح منهج معتبرٌ، فعلى المحقِّق أن يكون خادمًا لمقصد المؤلف فيه، وقد نصّ البرهان الحلبي على اصطلاحه في عزو الأحاديث، فقال في شرح الحديث (١٣٤٧): واصطلاحي أن أعزي المتابعات إلى ما هي فيه من الكتب السِّتَّة أو بعضها فقط، وقد أعزي بعض المتابعات أو الشواهد لخارج الكتب السِّتَّة أحيانًا.

---

(١) ومن ذلك أن رجع في «نثل الهميان» إلى كتاب «الإكمال» للحسيني بخطّه، وإلى «ترتيب الثقات» بخط الهيثمي، و«المنتقى من الجرح والتعديل» بخط ابن الجوزي، ووصف نسخته من «الثقات» و «الجرح والتعديل» بأنها سقيمة.

٥ ـ اختيار علامات الترقيم.

وسبقت الإشارة إلى طرفٍ من هذا، والشروح الحديثية تتفاوت في علامات الترقيم سهولة وصعوبة، وكلّما توسّعت مصادر المؤلف، وقويت مُكنته؛ زادت الصعوبة، ومن أسبابها ـ غير معرفة منتهى الأقوال التي سبق ذكرها ـ كثرة الاقتباسات وتداخلها، فيتحيّر المحقِّق في اختيار العلامة التي تؤدي المعنى ولا تفسده، وقد يضطره الأمر إلى أن يكسر القاعدة العامّة ليلبّي حاجة الكتاب والقارئ جميعًا، وليس في هذا ما يعيب؛ بل هو أمارةُ التمكّن؛ فإن الألفاظ قوالب المعاني، ووظيفة المحقِّق أن يوصل المعاني التي لم تحملها رقوم الأحرف بالعلامات الهادية إلى المعاني الصحيحة.

وقد لا يواجه محقق الشروح الحديثية المبتكرة التي استأنفها أصحابها كشروح الخطابي وابن عبد البرّ صعوبةً في علامات الترقيم، لكنّه يواجهها في كتب الشروح الجامعة التي أحاطت بشروح السابقين، وأربت عليها، (وحينئذ قد يُضطر الكاتب أو المحقِّق أن يخالف بعض تلك الأصول الترقيمية المقرّرة، حين تطول العبارات جدًّا، أو تجتمع علامات مختلفة أو متماثلة، أو تتداخل وتتعاظل، في أمكنة متقاربة من العبارة، أو حين يكون قطع اضراري للفقرات)[1].

والأنسب في كتب الشروح المتأخرة أن يتخفّف المحقِّق من استعمال (الفاصلة) عند وضوح السياق، مثل الكلمات المتعاطفة؛ لئلا تفحش في عين القارئ، ولأن الإكثار منها عند وضوح السياق، يؤدي إلى ضَعف أدائها في العطف بين الجمل، خاصّة الطويلة منها، وأما (الفاصلة المنقوطة) فمن المؤلفين من يتوسّع فيها، ويضعها بين كلِّ جملتين بينهما تعلّق، وهذا الاختيار لا يناسب كتب الشروح الحديثية؛ لكثرة هذا النوع من الجمل، والأولى أن تستعمل بين الجمل المترابطة بالسببية أو المسببية، إذا بعدتا عن بعضهما البعض، والإكثار من استعمالها كذلك يضعف دورها في المواضع التي قد تستغلق على القارئ، وقد لا تتضح له إلا بالمراجعة والتأمّل. ومن العلامات المهمّة في كتب الشروح (المعترضتان)؛ فإنّ لهما حضورًا في الكتاب الحديثي، سواء في كتب الشروح، أو في كتب الرواية في سياق الأسانيد والمتون.

وأوضّح شيئًا من المقصود من خلال هذين المثالين:

قال في ترجمة أبي مصعب الزهري في شرح حديث (١١٩): ذكره في الميزان فقال ثقة حجَّة ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمَّن شئت انتهى.

---

(١) علامات الترقيم في اللغة العربية ص ٧١.

ففي هذه الترجمة نقل عن الميزان، وفيه قول لأبي خيثمة، وفيه استفهام إنكاري، فأقترح أن تكون العلامات هكذا: ذكره في «الميزان» فقال: ثقة حجَّة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمَّن شئت»؟! انتهى.

فيوضع قول أبي خيثمة بين أقواس صغيرة، وتوضع علامتا الاستفهام والتعجب بعد القوسين، لتعودا إلى قول الذهبي؛ وإلا لظن القارئ أنهما وضعتا لقول أبي خيثمة.

وقال في ترجمة أخرى: ذكره في «الميزان» فقال: (قال محمَّد بن عثمان ابن أبي شيبة: سألت عليًّا عنه، فقال: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهِّنُونَه في أشياء رواها عنِ الزُّهريِّ. وسُئِل أحمد ابن حنبل عنه فوثَّقه، ولم يرضه في الزُّهريِّ.).

والأصل وضع الفاصلة بين المتعاطفات، إلا أن وضع فاصلة قبل (وسئل أحمد) توهم أنه من كلام علي بن المديني، فتوضع نقطة للدلالة على نهاية كلام ابن المديني، ويقوس على القولين جميعًا لكونهما جميعًا من كلام الذهبي.

الخاتمة

تناول البحث المنهج الأمثل لتحقيق كتب الشروح الحديثية، وهو المنهج الذي تُرسم معالمه بعد فهمٍ عميقٍ لشخصيّة المؤلّف، ومقاصده في كتابه، ومصادره، وكيفية استمداده منها، وكيف أثّر ذلك في تأليفه للكتاب، ومن ثمّ يضع المحقِّق منهجه، ويحدّر الخدمات التي سيخدم بها الكتاب؛ ليخرج في الصورة التي تعبّر عن مراد المؤلف، وتوصل للقارئ المعاني التي لا يوصلها نصّ الكتاب وحده، وللقارئ حاجة إلى معرفتها لما لها من أثرٍ في فهم الكتاب، ومن أبرز النتائج التي خَلُص إليها البحث:

١ـ اقتصر برهان الدين الحلبي على التأليف في الحديث وما يتصل به، وكانت له عناية كبرى بصحيح البخاري تحمّلًا وإقراء وشرحًا.

٢ ـ يدور كتاب «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» في فلك الإقراء، وما يحتاج إليه الشيخ والتلميذ، ومن هنا اشتدت عنايته بضبط الألفاظ، وتمييز الرواة، وإبراز الصناعة الحديثيّة في الصحيح.

٣ـ ضرورة أن يضبط المحقِّق الشّرح الذي يحققه وفق رواية الكتاب الحديثي الذي شرحه.

٤ـ أهمية الرجوع إلى حواشي المؤلف وتقييداته على النسخ الخطية في تقويم النصّ.

٥ ـ يتعيّن الاعتماد في التَّحقيق على المطبوعات المتقنة، أو النسخ الخطيّة الموثوقة، ومن نقائص التَّحقيق الركون إلى المطبوعات دون تمييز.

٦ ـ تجدر عناية المحقِّق بعلامات الترقيم، لما لها من أثر في إزالة الالتباس عن النصوص، وتزداد أهميتها في كتب الشروح الحديثية التي تُعنى بالجمع وتحقيق الأقوال.

وأخيرًا، فإن مجالات التصنيف عند المحدثين متعدّدة، وكلُّ مجال منها تحته فروعٌ، يقع بينها اشتراك وتمايز، وأقترح أن يضع المختصّون والمهتمون بتحقيق التراث معيارًا لجودة التَّحقيق ـ في كلِّ مجال من مجالات التصنيف الحديثي ـ يُحتكم إليه، ويسترشد به المشتغلون بالتَّحقيق.

هذا والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

الأتابكي، يوسف بن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تحقيق د. محمد محمد أمين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن، **الجمع بين الصحيحين**، تحقيق حمد بن محمد الغماس، الرياض، دار المحقِّق، ١٤٠٩/١٩٩٩م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح**، نسخة خطية محفوظة بتركيا.

البقاعي، إبراهيم بن عمر، **عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران**، تحقيق د.حسن حبشي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢/٢٠٠١م.

الثبيتي، د. علي جابر، **برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي وجهوده في علوم الحديث**، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٤١٨ (غير منشورة).

الحلبي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل:

ـ **التلقيح لفهم قارئ الصحيح**، مخطوط محفوظ في مكتبة شيخ الإسلام فيض الله أفندي برقم ٤٣٥، ٤٣٦.

ـ **نثل الهميان في معيار الميزان**، تحقيق شادي بن محمد آل نعمان، صنعاء، دار النعمان، ١٤٣٥/٢٠١٤م

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود، مكة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩/١٩٨٨م.

الذهبي، محمد بن أحمد:

ـ **تذكرة الحفاظ**، حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣.

ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، مخطوط محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

ومقدمة التَّحقيق للأستاذ محمد عوّامة، جدة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣/١٩٩٢م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن:

ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩/١٩٩٩م.

ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، بيروت، تصوير دار الجيل، ١٤١٢/١٩٩٢م.

الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، تحقيق د. نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦/١٩٨٦م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر:

ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ت: د.حسن حبشي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩/١٩٩٨م.

ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٨.

ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، تحقيق د.يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٥/١٩٩٤م.

قباوة، فخر الدين، **علامات الترقيم في اللغة العربية**، حلب، دار الملتقى، ١٤٢٨.

الكردي، أحمد بن أبي بكر، **العقد الغالي في حلّ إشكال صحيح البخاري**، منشور ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٧٣م

المكي، تقي الدين محمد بن محمد ابن فهد، **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، تحقيق حسام الدين القدسي، دمشق، ١٣٤٧.